❑نشرة غير دورية ❑ العددان ٧٧و٧٨ ❑ يونيو/حزيران - يوليو/تموز ١٩٩٤

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

اليمن : كيف لاتتكرر المأساة .

بإنتهاء القتال الذى أستمر أكثر من شهرين فى اليمن ، يثور العديد من التساؤلات من وجهة نظر حقوق الإنسان عن الضحايا ، والإنتهاكات ، وحماية المدنين أثناء القتال ، وحدود المسؤوليات ، لكن يظل أهم هذه التساؤلات بالتأكيد هو ما يتعلق بالمستقبل كيف ومتى يتم تطبيع الحياة العامة فى البلاد بإنهاء حالة الطوارىء والافراج عن المحتجزين وإجلاء مصير المفقودين ، ورفع الحظر المفروض على العديد من أشكال التعبير السلمى .

لقد راح ضحية هذه الحرب عشرات الاف من الضحايا قدرت المصادر أعدادهم من ٣٥ - ٦٠ ألف قتيل ، بينما أنفردت المصادر الحكومية بالأشارة إلى سبعة آلاف ، وهو رقم جسيم فى أدنى تقديراته . وأجبرت الحرب نحو ٢٠٠ ألف شخص على النزوح الى عدن وفرار ١٠٠ ألف أخرين من عتق عاصمة محافظة شبوه والبلدات المجاورة بالإضافة إلى ٢٥ ألفا شردوا من ديارهم فى محافظتى لحج وآبين ، ودمرت أو أتلفت الحرب العديد من المنشآت العامة وفى مقدمتها محطات الكهرباء والمياه فى عدن ومحطة رئيسية للكهرباء فى مدينة المخا الشمالية ، كما أصاب القصف الجوى مصفاة عدن النفطية - وهى المصفاة الرئيسية فى البلاد - باضرار وإن كانت منشآت النفط الآن تعمل بصورة طبيعية بعد توقف قصير.

أما الأهداف المعلنة للأطراف المتقاتلة بالرغبة فى تأكيد الديمقراطية من جانب ، وتدعيم الوحدة من جانب آخر ، فقد باتت فى التحليل النهائى أبعد منالا عن ذى قبل . وسوف تحتاج مضاعفة الجهد وربما الوقت من أجل تدعيمهما .

لقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببيان مجلس الرئاسة فى السابع من يوليو/تموز الذى يعلن إنتهاء الأعمال العسكرية ، إذ أكد العفو العام والشامل الصادر فى ٢٣ مايو/آيار ، والاستعداد لتعويض المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم وفقا لما يقرره مجلس الوزراء من ضوابط ، والالتزام بمواصلة النهج الديمقراطى والتعددية السياسية و الحزبية ، وضمان حرية الصحافة واحترام حقوق الإنسان ، وإعتماد مبدأ الحوار فى ظل الشرعية لحل أية خلافات سياسية ونبذ كل صور وأشكال العنف فى العلاقات السياسية ، والاسراع بإعادة تطبيع الحياة العامة التى تضررت من أعمال التمرد والتخريب وعودة جميع العاملين فى الخدمة المدنية الى ممارسة مهمات وظائفهم بصورة إعتيادية ، وتوسيع المشاركة الشعبية فى السلطة وإيجاد نظام للحكم المحلى ، وإعادة إعمار ما خربته الحرب مع إعطاء عناية خاصة لتطوير أوضاع مدينة عدن وتهيئتها لتصبح منطقة حرة تؤدى دورها الحيوى كعاصمة إقتصادية وتجارية فى خدمة الإقتصاد الوطنى .

(التتمة ص ٢)

استنكار شديد لإغتيال يوسف فتح الله
المنظمة تطالب بإجراء تحقيق عاجل ونزيه فى الحادث

أثار إغتيال الأستاذ يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، على يد مسلحين أقتحموا مكتبه بالعاصمة الجزائرية يوم ١٨ يونيو/حزيران ، إستنكارا واسعا من الرأى العام العربى عامة وأوساط حقوق الإنسان بخاصة .

فى أعقاب الحادث ، سارع الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة بزيارة للجزائر فى الفترة من ٢١ - ٢٤ يونيو/حزيران ، قدم خلالها باسم المنظمة وأعضاء مجلس أمنائها العزاء للسيدة زوجة الفقيد وأسرته ، وللرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وللجمعيات والشخصيات المهتمة بحقوق الإنسان فى الجزائر .

وقد أجرى الأمين العام عدة مقابلات واتصالات بالشخصيات المهتمة بحقوق الإنسان وفى مقدمتها الأساتذة غشير بوجمعة، عبد النور على يحى. كما استقبله السيد محمد تقية وزير العدل ، والأستاذ كمال رزاق بارة رئيس المرصد الوطنى لحقوق الإنسان والسيد الأمين العام بوزارة الخارجية وذلك برفقة الأستاذ غشير بوجمعة الأمين العام للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان. كما أجرى الأمين العام عدة مقابلات صحفية وكذلك فى الأذاعة والتليفزيون .

وفى مقابلته مع السيد وزير العدل والمسئولين الجزائريين ، أكد السيد محمد فائق على ضرورة اجراء تحقيق عاجل ونزيه فى حادث إغتيال الفقيد ، وإعلان نتائج التحقيق وتقديم الجناة الى المحاكمة .

كما أوضح الأمين العام موقف المنظمة من ضرورة وقف مسلسل العنف والعنف المضاد ، وضرورة إلتزام الدولة بوقف أى قتل خارج نطاق القانون والدستور ، واجراء التحقيق فى كل حادث من احداث العنف لتحديد المسئولية وإعلان نتائج هذا التحقيق ، كما طالب بضرورة غلق المعتقلات والالتزام بحكم القضاء .

وأكد الأمين العام أنه لاسبيل لخروج البلاد من أزمتها الدستورية الا بالحوار الجاد الذى لاينفى فيه احد الاخر وتعلو فيه قيم التسامح . ومن أجل ذلك فقد ناشد الأمين العام جميع القوى الوطنية لوقف أعمال العنف مهما كان مصدرها لتهيئة البلاد لحوار يشارك فيه الجميع لاعادة الأمن والأستقرار الى البلاد .

وقد أجتمع الأمين العام مع عدد من أعضاء الرابطة الجزائرية لحقوق

(التتمة ص ٢)

اليمن : كيف لاتتكرر المأساة (بقية المنشور ص ١)

وعززت القيادة اليمنية هذه الالتزامات فى تعهد للأمم المتحدة سلمه السيدالإيرياني الى الأمين العام الدكتو بطرس غالى شمل العديد من النقاط من بينها الأمتثال لقرارات مجلس الأمن ٩٢٤ ، ٩٣١ المتعلقة بالوقف الفورى لجميع الأعمال العسكرية ، وبدء عمليات الاغاثة فى عدن وجوارها ، واعلان عفو عام وشامل ، واستعداد الحكومة لتعويض الذين فقدوا أرواحهم وممتلكاتهم أثناء الحرب ، واحترام الحكومة للديمقراطية والتعددية السياسية وحرية الرأى والصحافة واحترام حقوق الإنسان ، وإستئناف الحوار الوطنى فى إطار الشرعية الدستورية ، والرغبة فى التعاون الكامل مع الدول الأخرى بالمنطقة على اساس الاحترام المتبادل وسلامة الأراضى وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

وتعلق المنظمة العربية لحقوق الإنسان أهمية كبرى على تنفيذ الحكومة اليمنية لالتزاماتها التى أعلنتها للرأى العام العربى وتعهدت بها أمام منظمة الأمم المتحدة . وتعتقد أنها تمثل مدخلا مناسبا لازالة الآثار الناجمة عن الحرب ، ولكن يظل من الضرورى أن تسعى الحكومة اليمنية وكافة الهيئات الوطنية فى اليمن لدراسة الأسباب الجوهرية التى أدت الى نشوب النزاع ، والتى تعتقد المنظمة أنها أكثر عمقا من مجرد الأسباب المعلنة والشعارات التى أفضت للاعمال العدائية فالحرب .

وفى مايلى البيانات التى أصدرتها المنظمة خلال القتال :

١ : نداء عاجل :المنظمة تناشد قادة اليمن حقن الدماء

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان – شأن كافة منظمات الأمة العربية – ببالغ القلق احداث الاقتتال بين الأشقاء اليمنيين . والتى أسفرت خلال الأيام القليلة الماضية عن سقوط آلاف الضحايا من القتلى والجرحى . وتقويض العديد من منجزات الشعب اليمنى التى أنجزها بعناء شديد ، وفى مقدمتها تلك التى تمت على صعيد حقوق الإنسان وحق المشاركة السياسية واطلاق الحريات العامة .

لقد أنعكس القتال على حالة حقوق الإنسان فى البلاد . وتلقت المنظمة ببالغ الأسف انباء قصف الأماكن الأهلة بالسكان ، وسقوط ضحايا من المدنيين ، وإعلان حالة الطوارىء ، وإعتقال العديد من الأشخاص ، واقتحام مقار أحزاب سياسية وإعتقال بعض قادتها . ولم تستطع أن تحصل على كل الأسماء أو تأكيدها بسبب تقطع الاتصالات .

وتتوجه المنظمة بهذا النداء العاجل ال القادة اليمنيين بالوقف الفورى للاقتتال والأعمال العدائية وحقن الدماء ، والعودة الى الحوار الوطنى لحل المشكلات القائمة استطرادا للجهود السابقة التى كانت قد أسفرت عن وثيقة العهد والاتفاق . وتفعيل دور لجنة الحوار الوطنى التى تتشكل من كافة القوى السياسية من داخل الحكم وخارجه . كآلية داخلية مساعدة لتخطى انسداد قنوات الحوار بين قطبى الأزمة ، وكذا الاطلاق الفورى لسراح جميع المعتقلين والمحتجزين من جراء التطورات الأخيرة .

٢ : وتوجه نداء عاجلا لانقاذ سكان عدن

تتابع المنظمة العربية لحقوق الانسان ببالغ القلق التقارير الواردة من اليمن عن توقع كارثة خطيرة بسبب العطش و نقص مياه الشرب و تفشى الأوبئة فى عدن فى ظل الحصار ، و القصف العشوائى المستمر و الذى يحول دون إصلاح محطات المياه و الكهرباء التى تزود المدينة بمياه الشرب و الكهرباء مما أدى الى توقف المخابز و المطاعم ، و تأثر المستشفيات و إسعاف الجرحى، و توقف الحياة الاعتيادية إجمالا فى المدينة.

و قد تلقت المنظمة استغاثة عاجلة من المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق و الحريات الديمقراطية ، إثر زيارة مسئوليها لعدد من مستشفيات عدن توضح النقص الفادح فى الأدوية و مستلزمات الاسعاف ، و الاجهزة الطبية ، و وجهت نداء عاجلا الى جميع المنظمات و الهيئات الدولية للمساهمة الفورية فى توفير هذه الاحتياجات الملحة .

و المنظمة إذ تجدد دعوتها الملحة للوقف الفورى للقتال بين الأشقاء اليمنيين ، توجه هذا النداء العاجل للاخوة المسئولين فى اليمن بإعطاء أسبقية فورية لوقف قصف الأحياء السكنية و إصلاح محطات المياه والكهرباء ، والسماح بمرور مواد الاغاثة و تأمين سلامة السفن التى تحمل هذه المواد.

استنكار شديد لأغتيال يوسف فتح الله (بقية المنشور ص ٢)

الإنسان فى مقر الرابطة وتعاهد الجميع على أن يستمر صوت حقوق الإنسان عاليا مسموعا ولن يثنيهم عنف أو إرهاب عن متابعة مسئولياتهم ، التى سبق أن باشروها فى وجود الفقيد يوسف فتح الله ، مهما كانت التضحيات .

وقد أثار حادث الإغتيال موجه من القلق الشديد فى دوائر حقوق الإنسان وبين سائر المهتمين بحقوق الإنسان فى الوطن العربى . وتلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذا الرابطة الجزائرية العديد من البيانات والبرقيات التى تعبر عن إستنكارها الشديد للحادث ومساندتها للرابطة الجزائرية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان .

كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد أصدرت بيانا عقب الحادث جاء فيه : تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الحزن والأسى ، نبأ إغتيال الأستاذ يوسف فتح الله عضو مجلس أمنائها ، ورئيس الرابطةالجزائرية لحقوق الإنسان فى الجزائر العاصمة يوم السبت ١٨ يونيو/حزيران الجارى ، فى ثانى حادث يتعرض له أعضاء مجلس أمنائها منذ إنتخابهم فى ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ ، بعد إختفاء الأستاذ منصور الكيخيا عقب إجتماع جمعيتها العمومية .

لقد كانت صدمة كبيرة للمنظمة أن يمتد مثل هذا العدوان الأثيم لأحد نشطاء حقوق الإنسان الذى يدعو لسيادة القانون ونبذ العنف ، والعنف المضاد ويطالب بالحوار والحلول السلمية وفقا للقانون والقواعد الدولية . واذا كان المقصود بإغتياله هو إسكات صوت حقوق الإنسان بالجزائر فإن المنظمة العربية لحقوق الإنسان تتعهد بأن يستمر صوت حقوق الإنسان عاليا ومسموعا ، ولن يثنيها هذا الإرهاب ، وهى على أستعداد لتحمل تكلفة وأعباء رسالتها مهما واجهها من تحديات .

لقد كان الراحل الكريم نموذجا للعطاء المتجدد ، لم يمنعه إختلاف الرأى من الدفاع عن أصحاب الرأى المخالف ، وطالب حتى أخر لحظة باحترام حقوق الإنسان للجميع ، وتطبيق نصوص القانون المطابقة لروح الدستور ، والعودة الى العمل العادى للهيئات القضائية وإلغاء المحاكم الخاصة ، وتأمين الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين .

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وهى تدين إغتيال الأستاذ يوسف

فتح الله ، تجدد إدانتها لكل أعمال العنف والإرهاب مهما كان مصدرها ، كما تستنكر الإعتداء على نشطاء حقوق الإنسان ، وتناشد كل هيئات ومؤسسات حقوق الإنسان العربية والدولية بالتكاتف لوضع نهاية للإعتداء على نشطاء حقوق الإنسان .

كما أصدرت تسع منظمات عربية لحقوق الإنسان ، ضمها إجتماع فى تونس ، بيانا مشتركا بشأن الحادث ، وهى المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الرابطة الجزائرية ، والرابطة التونسية ، والجمعية المغربية ، والمنظمة المصرية ، ومركز الدراسات والمعلومات القانونية ، والمنظمة السودانية ، ومؤسسة الحق بفلسطين ، ومؤسسة الأرض والمياه بفلسطين . وقد جاء فى هذا البيان مايلى : ان المنظمات العربية لحقوق الإنسان الموقعة على هذا البيان ، إذ تعرب عن قلقها البالغ لأوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربى ، والتى تعرف إنتهاكات خطيرة وإنحسارا كبيرا فى مجال حرية الفكر والتعبير ، والتى تتجسد فى إعتقالات تعسفية وإختفاء قسرى وتعذيب تمارسه الأنظمة ، وعنف وإرهاب فكرى يبلغ حد القضاء على الحياة لكثير من المفكرين والمثقفين ونشطاء حقوق الإنسان ، تقوم به مجموعات تتستر بالدين لقمع الرأى الأخر ، والتى كان أخر ضحاياها الأستاذ يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان .

وإذ تندد بهذه الموجه المتجددة من الإنتهاكات والعنف والإرهاب الفكرى التى تسود المنطقة العربية ، فإنها تناشد كافة مؤسسات المجتمع المدنى فى البلدان العربية للتصدى بفاعلية وحزم لمحاولات الإنتقاص من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وخاصة حرية الفكر والتعبير والتنديد بكل الممارسات التى تهدف الى ذلك مهما كانت الجهة لتى تقوم بها .

كما انها تناشد كل المنظمات والجمعيات العاملة فى ميدان حقوق الإنسان فى الوطن العربى للعمل على تضافر الجهود والتنسيق التام والتضامن بينها حتى تضمن حماية فعالة لحقوق الإنسان والوعى بها .

كما أصدرت المنظمة المغربية بيانا جاء فيه :

ان منظمتنا تقدر وتعز الاستاذ يوسف فتح الله الذى تربطها به روابط الأحترام والأخوة الثابتة منذ عدة سنوات ، حيث تشرفت بإستقباله خلال الأسبوع الماضى بالرباط وهو يمثل الرابطة الجزائرية الشقيقة فى أعمال مؤتمرنا الثانى .

إن نبأ الفاجعة وصلنا وتصريحات المرحوم أمام مؤتمرنا لازالت ترن فى آذاننا والتى عبر فيها عن قناعاته كمناضل لحقوق الإنسان فى نبذ العنف أيا كان مصدره .

إن المجلس الوطنى إذ يدين بشدة هذه العملية الشنيعة يطالب بفتح تحقيق نزيه وفورى من أجل تحديد المسؤوليات ويعتبر أن حماية العاملين فى ميدان حقوق الإنسان أضحت مسألة أساسية أكثر من أى وقت مضى .

إن المجلس الوطنى للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وهو ينحنى إجلالا وخشوعا أمام روح هذا المناضل ذى الحضور المتميز ، يتقدم بتعازيه الحارة والصادقة لعائلته الصغرى ولأعضاء الرابطة الجزائرية وللشعب الجزائرى فى فقدان أحد دعائم حركة حقوق الإنسان المغاربية .

وأصدرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بيانا جاء فيه :-

إن المكتب المركزى للجمعية ، إذ يتقدم بتعازيه الحارة للرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ولأسرته يصرح بما يلى :

يدين بكل قوة الاغتيال المذكور ومرتكبيه كيفما كانت هويتهم ومبرراتهم . يعتبر الاغتيال المشار اليه بمثابة جريمة مرتكبة على الحق فى الحياة وفى الرأى والتعبير وتستهدف العمل الحقوقى والعاملين فيه . ويطالب بالشروع فورا فى فتح تحقيق قضائى من أجل الوصول إلى الفاعلين والكشف عن هويتهم ومراميهم وتقديمهم الى العدالة لتقول كلمتها فيهم . ويناشد جميع منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان بالتحرك ضدالإرهاب ، وخاصة منه الذى يستهدف المفكرين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان .

كما أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالأردن بيانا جاء فيه :-

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الأردن - ببالغ الحزن والغضب نبأ إغتيال المناضل القومى / الأستاذ يوسف فتح الله / رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

وإننا إذ نشجب بشدة هذا العمل المستهجن فى الإعتداء على حياة مناضل من أبرز مناضلى حقوق الإنسان فى الوطن العربى ، لندعو كافة الهيئات والمنظمات العربية والدولية لإدانة هذه الجريمة النكراء ومطالبة المسؤولين الجزائريين بالكشف عن الفاعلين وتقديمهم للمحاكمة لينالوا الجزاء العادل لما قاموا به من إعتداء آثم ،لأن إغتيال الشهيد يوسف هو محاولة لاغتيال ما كان يمثله من إيمان بالديمقراطة والحوار وعروبة الجزائر ومواجهة العنف والإرهاب .

كما ندعو كافة المنظمات والهيئات المختصة بحقوق الإنسان للتضافر والوقوف بعنف فى وجه الإعتداءات المتكررة التى تطال مناضلى حقوق الإنسان مثل إختفاء الأستاذ منصور الكيخيا وإحتجاز الدكتور منصف المرزوقى .. وأن يكون حادث إغتيال الشهيد يوسف فتح الله دافعا للعمل على وضع حد لهذه الأعمال الآثمة ، وسببا للتكاتف فى سبيل وقف إنتهاكات حقوق الإنسان .

وأبرق الأستاذ جاسم القطامى رئيس الجمعيةالكويتية لحقوق الإنسان للمنظمة والرابطة الجزائرية بالبرقية التالية : علمت ببالغ الحزن والأسى إغتيال المرحوم زميلكم المناضل الشريف والقيادى الشجاع / يوسف فتح الله ، الوطنى الأصيل الذى كان زميلا مؤسسا معنا فى المنظمة العربية لحقوق الإنسان ولم يتوان يوما عن الوقوف بصلابة ضد الإنتهاكات التى يتعرض لها شعبنا العربى فى كل أقطاره ولم يثنه ، رحمة الله ، هذا الظلم وذلك التهديد من أن يجهر برأيه ضد صوت الظلم والجور . لقد كان مناضلا شريفا صلبا مؤمنا . نرجو أن تعمل الرابطة الجزائرية على أن تؤكد مسيرته وتكمل ما بدأه .

كما أبرق الأستاذ جوزف مغيزل ورئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بالبرقية التالية : صعقنا بنبأ إغتيال زميلنا فى مجلس الأمناء الأستاذ يوسف فتح الله .هذه هى ضحية الدفاع عن حقوق الإنسان الثانية بعد منصور الكيخيا فى أقل من ستة أشهر ، نعلم أن من ينذر نفسه لخدمة حقوق الإنسان فى مجتمعاتنا العربية يرضى من أجلها بالتضحية مهما بلغت . رحمة الله على شهيدنا الجديد وإذ نتقدم منكم ومن جميع أعضاء منظمتنا بأعمق المواساة نجدد العهد على مواصلة النضال من أجل احترام حقوق الإنسان فى بلداننا العربية .

كما أصدرت منظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية بألمانيا بيانا جاء فيه

ما يلى : جاء هذا النبأ الفاجع صدمة لمنظمتنا التى حل الأستاذ يوسف فتح الله ضيفا عليها فى أعمال الندوة التى اقامتها فى برلين حول حقوق الإنسان فى الجزائر يوم ٢٩ مايو/آيار الماضى . وقد طالب الفقيد فى مداخلته بنبذ العنف والعنف المضاد ودعا للحوار والحلول السلمية وفقا للقانون والمبادىء الدولية .

إن إغتيال الأستاذ يوسف فتح الله يعد خسارة جسيمة لحركة حقوق الإنسان فى الجزائر وفى العالم العربى .

إن منظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية /ألمانيا تدين بكل شدة هذه الجريمة التى أضافت الى قائمة ضحايا الإرهاب ، واحدا من خيرة أبناء الجزائر ، ومازال ممثلو المجتمع المدنى فى الجزائر عرضه لجرائم الجماعات الإرهابية التى تنتهك الحق الاساسى للانسان فى الحياة .

إن منظمة حقوق الإنسان فى الدول العربية /ألمانيا إذ تتقدم بأحر تعازيها لأسرة الراحل الكريم ، وللرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان ، ولمجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، تناشد الحكومة الجزائرية إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لحماية دعاة حقوق الإنسان ، والشخصيات المستهدفة من الإرهاب ، والمجتمع المدنى بشكل عام .

وأصدرت الجمعية العربية لحقوق الإنسان (فرع المنظمة بفرنسا) بيانا جاء فيه : لقد أدان السيد يوسف فتح الله معسكرات الأعتقال والأعمال الإرهابية فى الجزائر وهو كمحام ترافع فى العديد من القضايا السياسية ومنذ إندلاع أعمال القتل ضد المثقفين والمبدعين الجزائريين . فلم يكن يوسف فتح الله يجهل أنه يمثل هدفا للارهابين ، لقد أغتاله أعداء القانون يوم ١٨ يونيو/حزيران لقد جثم على " المغرب " مصير بائس . إذ أن غياب ثلاثة من القادة البارزين فى قضية حقوق الإنسان فى المغرب وفى العالم العربى والذين نشعر بغيابهم الموجع . ان اغتيال المحامى يوسف فتح الله يجعلنا نتسأل عن المخاطر الحقيقية التى تهدد مجتمعاتنا .

وأصدر إتحاد المحامين العرب بيانا جاء فيه : لقد طالت رصاصات الغدر الآثمة رجلا فاضلا ومناضلا سلميا ، وهب وقته وجهده من أجل نصرة حقوق الإنسان ومناهضة العنف وإعلاء قيم التسامح والتعايش والحوار بين كافة أبناء القطر الجزائرى الشقيق ، ومن أجل ترسيخ وبناء التعددية الديمقراطية السلمية الذى لاينبغى فيها أحد الأخر أو يتغول عليه تحت دعاوى أى شعارات كانت .

لقد فقدت أسرة المحاماة وحركة حقوق الإنسان العربية علما من أعلامها البارزين فى وقت كنا ومازلنا فى أمس الحاجة الى جهده ودوره البارزين .

إن المحامين العرب إذ يستنكرون جريمة الإغتيال الآثمة ويدينون مرتكبيها ، فإنهم يطالبون الجهات المسئولة باجراء تحقيق عاجل حول ظروف الإغتيال وملابساته وتقديم الجناة الى محاكمة عاجلة كما يطالبون أيضا بإتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف مسلسل الجرائم التى طالت حياة عدد من المحامين والمفكرين وباتت تهدد باستنزاف عقل الجزائر ومستقبلها وإغراقها فى ظلام العنف والتخلف .

وقائع ومتابعات

حقوق الإنسان الفلسطينى فى ظل سلطة الحكم الذاتى .

أثار مقتل شاب فلسطينى فى أريحا ، عقب قيام شرطة الحكم الذاتى بإعتقاله ، قلقا بشأن مستقبل حقوق الإنسان فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية . وزاد من هذه المخاوف أن الشاب الذى اعتقل بطريق الخطأ تم أحتجازه لاكثر من عشرة أيام دون أن يعرف أحد مصيره . فلم يسمح لذويه أو لأى محام بزيارته . وعندما توفى ، لوحظت آثار تعذيب واضحة على جثته .

ومع ذلك ، فقد كان أمرا إيجابيا أن يؤكد مصدر فلسطينى مسئول أن هذا الحادث لن يمر دون إجراء تحقيق عادل ومعاقبة المسئولين عنه . وتتطلع المنظمة العربية لحقوق الإنسان الى سرعة إعلان نتائج هذا التحقيق كخطوة لتجنب تكرار الحادث . لكن هذا التحقيق لايغنى عن توفير ضمانات قانونية وإجرائية لحقوق الإنسان فى منطقة الحكم الذاتى ، ولاعن وضع حد لممارسات أخرى تنطوى على إنتهاك لهذه الحقوق .

فهناك ما يدل على أن التعذيب لم يقتصر على الحالة المذكورة ، وتخشى المنظمة أن يتكرر فى غزة وأريحا . فعلى سبيل المثال زعم معتز كحيل ، الذى اعتقلته الشرطة الفلسطينية فى ٦ يونيو/حزيران الماضى من منزله فى حى النصر بمدينة غزة ، أنه تعرض للتعذيب على مدى أربعة أيام ، هو وشخص آخر يدعى ياسر مطر . والمثير للأنتباه أن كليهما كانا قد انضما للشرطة الفلسطينية كشرطيين ، قبل إعتقالهما وإقتيادهما الى مركز شرطة الدمال . وقال كحيل إنهما تعرضا للتعذيب ، وهما مقيدين وبعد وضع شريطة كبيرة على رأس كل منهما تغطى الجبهة والعينين ومنتصف الأنف . ورجح أن يكون ثلاثة أشخاص شاركوا فى تعذيبهما ، واستطاع التعرف على احدهم ويدعى " أبو غضب " .

وقد تعرض كحيل لكل ذلك وفقا لروايته ، لإرغامه على الإدلاء بمعلومات عن ابن اخته كمال كحيل المنتمى الى كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس ، و استمر إحتجازه أربعة أيام ، قبل السماح له بلقاء مسئول فى المخابرات الفلسطينية أبلغه بأنهم تلقوا معلومات تؤكد أنه إنسان شريف ومناضل ، وتم الافراج عنه ، حيث ذهب لاجراء فحوص فى مستشفى الشفاء لمعالجة ما ألم به خلال التعذيب .

ويستحق هذا الحادث تحقيقا آخر ، لكنه لايغنى أيضا عن توفير ضمانات لحقوق الإنسان عموما ، وحقوق المعتقلين بشكل خاص . فقد تواترت الانباء عن وقوع أعمال إعتقال متعددة فى قطاع غزة ، سواء لعناصر من المعارضة الفلسطينية أو لبعض المنشقين عن حركة "فتح" نفسها . و هذه الممارسات ، إذ تأكدت تضفى مناخا من التشاؤم على مستقبل حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى . وتأمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان أن تسارع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى الى تصحيح هذه الممارسات ، عبر توفير ضمانات واضحة لحقوق الانسان بدءا بأصدار تعليمات ولوائح تحدد صلاحيات أجهزة الأمن الفلسطينية فى غزة وأريحا ، وإتاحة أوسع فرص للمشاركة فى صيانة النظام الأساسى للسلطة الوطنية الفلسطينية قبل الإنتهاء من مسودته الأخيرة .

الكويت : قانون جديد يسمح للمتجنسين بالمشاركة فى الانتخابات

أقر مجلس الأمة الكويتى " البرلمان " فى ٢٦ يونيو/حزيران قانونا يسمح لشريحة كبيرة من الكويتيين بالتجنس بالمشاركة فى الترشيح والتصويت فى الانتخابات النيابية المقبلة عام ١٩٩٦ . وبمقتضى هذا القانون عدلت المادة السابعة من قانون الجنسية لتتيح أمام الذين ولدوا بعد حصول الأب على الجنسية الكويتية الحق فى المشاركة فى الانتخابات . إلا أن هذا التعديل لم يطاول أولئك الذين ولدوا قبل حصول أبائهم على الجنسية. وحرى بالإشارة ، أن قانون الجنسية الكويتى يعتبر من وفدوا الى الكويت بعد عام ١٩٢٠ وقبل عام ١٩٤٨ مواطنين بالتجنس . وامتنعت الحكومة عن إعطاء هؤلاء الحقوق السياسية منذ بدء الحياة البرلمانية فى العام ١٩٦١ .

وترحب المنظمة العربية لحقوق الانسان بهذا القانون ، وتأمل فى أن يساهم فى التقليل من حدة المشكلات الناجمة عن التمييز بين فئات الشعب ، وأن تمتد التعديلات لتشمل كل المواطنين الكويتيين ، وفى مقدمتهم المرأة الكويتية .

عمان : توسيع عضوية مجلس الشورى

أعلنت حكومة عمان فى ١٣ يونيو/حزيران عن خطة لزيادة عضوية وقاعدة تمثيل مجلس الشورى . ووفقا لهذه الخطة فإن تشكيل مجلس الشورى يعتمد على نتائج " التعداد " العام للسكان الذى أجرى العام الماضى، بما يضمن تمثيلا أوسع للولايات ذات الكثافة السكانية الأعلى ، اذ يكون لها ممثلون فى المجلس بدلا من ممثل واحد . فيما تحتفظ الولايات ذات الكثافة السكانية الأقل بممثل واحد كما هو الحال فى المجلس الحالى . ومقتضى التقسيم الجديد للولايات على أساس العنصر السكانى ستحصل ٢١ ولاية (يزيد عدد سكانها على ٣٠ ألف شخص) من أصل ٥٩ ولاية فى عمان على حق إختيار عضوين للمجلس الجديد ، وسيكون لأى ولاية يزداد سكانها الى ذلك الرقم حق المطالبة فى المستقبل بتمثيلها بعضوين . كما أن هذا التعديل يؤدى الى ارتفاع عدد أعضاء المجلس حيث يصبح ثمانين عضوا غير الرئيس بدلا من ٥٩ عضوا .

والجدير بالذكر ، أن مجلس الشورى الحالى يعتمد فى تشكيله على الأخذ بأسلوب الانتخاب المقيد على مرحلتين وذلك عن طريق انتخاب عضو واحد من ثلاثة مرشحين يختارهم الأعيان بكل ولاية .

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الانسان بهذه الخطوة ، والتى قد تؤدى الى إفساح المجال لمشاركة شعبية أفضل فى إدارة الشئون العامة للبلاد . وتأمل فى أن تكون مقدمة لمزيد من الخطوات بإتجاه توسيع صلاحيات المجلس وكفالة ممارسة أوسع لحق المشاركة .

تطور وضعية حقوق الانسان فى المغرب (١٩٩١ - ١٩٩٤)

أصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان فى أطار مؤتمرها الثانى ١١-١٢ يونيو/حزيران ، ورقة عمل بعنوان " ملاحظات عامة حول تطور وضعية حقوق الإنسان فى المغرب من مايو ١٩٩١ الى يونيو ١٩٩٤ .

أوضحت الورقة ان هذه الفترة قد شهدت إتخاذ إجراءات إيجابية فى أفق تحسين هذه الحقوق . فعلى المستوى القانونى : -

* إقترح المجلس الاستشارى إدخال تعديلات على النظام القانونى تضمن ضبط مدة الاعتقال وظروف الحراسة ، وتحسين أحوال الإعتقال طويلة الأمد ، وتجريم التعذيب وسوء المعاملة ، وتقرير الإشراف للنيابة العامة على ممارسات الشرطة .

* دخول القانون المنظم للمحاكم الإدارية حيز التطبيق فى مارس/آذار ١٩٩٤ وتسهم هذه المحاكم فى كبح الأخطاء والتجاوزات من طرف موظفى السلطة التنفيذية .

* إدخال الإصلاح الدستورى فى سبتمبر/أيلول ١٩٩٢ ، والذى أقر فى مقدمته تشبث المملكة بحقوق الانسان كما هى معترف بها عالميا ، وتعزيز مبدأ المراقبة البرلمانية للسلطة التنفيذية ، وتأسيس مجلس دستورى توكل إليه مراقبة دستورية القوانين .

* تغيير مدونة الأحوال الشخصية التى شملت بعض التغييرات الإيجابية لصالح المرأة وإن كانت دون المستوى المطلوب تحقيقه .

* بداية إصلاح القوانين حول الحريات الشخصية والعامة ، وإقتراح المجلس الاستشارى لحقوق الانسان تهدف إصلاح القانون الجنائى وقانون السجون .

وعلى المستوى العملى أورد التقرير ما يلى :-

* إن إصلاح القانون المنظم للإعتقال والحراسة وضع حدا لتطاولات فى هذا المجال . كذلك أصبحت مراقبة القضاء للشرطة أكثر فاعلية .

* قل عدد التجاوزات المرتكبة من طرف السلطة التنفيذية تجاه الأفراد عما كانت عليه خلال الفترة من سنة ١٩٨١ ، ١٩٩١ .

* تم إغلاق معتقل تازمامارت وإطلاق سراح العديد من السجناء السياسيين وقدماء المختفين عام ١٩٩١ والعمل على تعويضهم .وإعادتهم إلى أعمالهم قبل الإعتقال.

* حصل عدد من الأشخاص من ضحايا خرق حرية التنقل على جوازاتهم على أساس المعطيات التى نشرتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان .

* تمت تسوية أوضاع بعض المحكوم عليهم بالاعدام ، والذين بقوا قيد الأعتقال أعواما طويلة فى ظروف مادية ومعنوية قاسية بمقتضى عفو ملكى وكانت المنظمة قد أثارت هذه القضية فى رسائل لوزير العدل والمجلس الإستشارى لحقوق الإنسان .

* توصية المجلس الإستشارى بإعتماد الحوار بين السلطات العمومية والمنظمات الوطنية لحقوق الإنسان وقد حصلت هذه التوصية على المصادقة الملكية ونشرت .

أما العقبات التى التى تعترض حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، فقد حددتها الورقة فيما يلى :-

* المبدأ الدستورى لفصل السلطات كثيرا ما ينتهك ويبقى إعماله فى مجال حقوق الإنسان محدودا كما انه ليس بوسع البرلمان أن يراقب الحكومة بشكل جيد فإن التجاوزات والخروقات تبقى مستمرة .

* غياب آلية مناسبة لحماية الحقوق وإحداث مؤسسة للوساطة وهو مقترح تقدمت به المنظمة ولم يؤخذ به عند تعديل الدستور .

* إن ملاءمة القانون الوطنى مع مقتضيات العهود الدولية ، لم ينجز فى سبيله سوى إنجاز محدود .

* عدم إحترام المبادىء الدستورية الخاصة باستقلال القضاء وعدم نقل

القضاة وتدخل الادارة فى بعض القضايا مما يعوق حرية القضاء ويعرقل السير العادى لبعض المحاكمات .

* لم تعرف ملفات المختفيين قسريا ومعتقلى الرأى والمعتقلين السياسيين أو المنفيين لأسباب سياسية حلا شاملا ونهائيا ، ولم تؤخذ المطالبة بالعفو العام بعين الاعتبار .

باستثناء الرسائل التى توصلت بها المنظمة من وزارة العدل ، فإن إحتجاجات وإستفسارات المنظمة بقيت دون رد - ولم تتوصل المنظمة لأى جواب من وزارة الداخلية أو المسئولين عن الأجهزة الأمنية .

عام على المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان

فى مناسبة مرور عام على عقد المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان ، نظم المعهد العربى لحقوق الإنسان بالمشاركة مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان وإتحاد المحامين العرب ، ندوة عربية دولية خلال الفترة من ٢٨ - ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٤ لتقييم ومتابعة نتائج المؤتمر العالمى . شارك فيها ٤٥ مشاركا من مركز حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ، ولجنة حقوق الإنسان والشعوب بمنظمة الوحدة الإفريقية ، والجامعة العربية ، والمنظمات العربية والدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان وعدد من الخبراء العرب والدوليين .

ناقشت الندوة ، عبر اثنتى عشرة جلسة عمل ، أربعة محاور رئيسية موضوعها : -

١- قضايا المؤتمر العالمى : التقيم والآفاق .

٢- تأثير المؤتمر العالمى على تطوير المعايير والآليات الأممية لحقوق الإنسان .

٣- إنعكاسات المؤتمر العالمى على المستويين الأقليمى والوطنى .

٤- المنظمات غير الحكومية ما بعد فيينا : نظرة مستقبلية .

شملت مناقشة قضايا المؤتمر ثمان قضايا رئيسية هى حقوق المرأة ، والطفل ، والحق فى التنمة ، والحق فى تقرير المصير ، وحقوق الأقليات ، والتعصب الدينى ، واشكاليات العالمية والخصوصية ، والتربية على حقوق الانسان والديمقراطية .

وقد أبرزت أوراق العمل المقدمة ، ومسار المناقشات قدرا كبيرا من التوافق حول الاهمية التى حظيت بها قضايا **حقوق المرأة وحقوق الطفل** فى المؤتمر ، وأهمية الاحتفاظ بقوة دفع مناسبة للتوصيات التى أرساها المؤتمر العالمى ، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية الذى سبقه ، وذلك باستثناء جدل ليس له ما يبرره حول مقترحات البعض للربط بين حقوق المرأة وحقوق الأسرة . بينما وقع نقاش كبير حول موقف المؤتمر **من حق تقرير المصير** ، ومال بعض المتحدثين لتوسيع نطاق مفهوم هذا الحق ليشمل حق الفرد فى تقرير مصيره ،وحق المجتمع المتجدد فى تقرير مصيره .. إلخ بحيث يكون عصب كل الحقوق الأخرى ، لكن نبهت آراء أخرى الى دلالة المصطلح فى القانون الدولى وكذا فى قانون حقوق الانسان الدولى .

وبالمثل ساد توافق باتجاه تقييم ايجابى لمعالجة المؤتمر **لقضية التربية على حقوق الانسان والديمقراطية** ، مقابل تقييم سلبى لمعالجة المؤتمر لقضايا الأقليات التى عالجها المؤتمر فى أطار حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات ولم يعالجها كحقوق جماعية . أما قضية الحق فى التنمية فقد تباينت الأراء حيال تقييم موقف المؤتمر العالمى منها ، كما تناولت المناقشات أشكالية الآليات التنفيذية لتطبق هذا الحق .

وكما هو متوقع - فقد استأثرت قضية **العالمية والخصوصية** بالجدل الواسع ورغم أن الاتجاه العام للمشاركين كان باتجاه تأكيد العالمية ، إلا أن البعض نبه بأشكال مختلفة - الى أنه إذا كانت الخصوصيات الثقافية والحضارية والأقليمية تستخدم كذرائع أحيانا للأنتقاص من بعض الحقوق إلا أنه لايمكن إنكار هذه الخصوصيات ذاتها ، ولا يمكن التطبيق الآلى للعالمية دون النظر للفكر السائد فى المجتمعات المختلفة .

أما مناقشات الندوة لتأثيرات **المؤتمر العالمى على تطوير المعايير والآليات الأممية لحقوق الانسان** ، وهى القضية الجوهرية فى جدوى ما توصل اليه المؤتمر من نتائج ، فلم تكن موضع توافق واضح ، بل وكانت موضع تضارب فى بعض الأحيان . وقد تركزت حول ثلاث مسائل رئيسية وهى تأسيس المفوضية السامية لحقوق الانسان ، والمحكمة الجنائية الدولية، وواجب التضامن وحق التدخل . وقد أبرز بعض المتحدثين أهمية الخطوات التى تحققت فى مجال تنفيذ خطة تأسيس مركز المفوض السامى لحقوق الانسان والتأكيد على أهمية ما تحقق ، بينما أبرز آخرون التسويف الذى تم ، وضعف الامكانيات المادية التى وضعت تحت يد المفوض والتى بلغت ٢٥٠٠٠ دولار أمريكى لأداء المهام الجسيمة التى انيطت به مما يكشف عدم جدية هذه الخطوات . وكان ملفتا فى هذا المجال تضارب المعلومات حيث تداول بعض الخبراء رقما آخر كميزانية وضعت تحت يد المفوض مقدارها ١٫٤ مليون دولار للعامين ٩٤ ، ١٩٩٥ . وبالمثل كان هناك تباين كبير فى تقييم توصيات المؤتمر فيما يتعلق بالمحكمة الدولية الجنائية وذهبت آراء الى تقيم هذه التوصيات تقيما ايجابيا ، بينما ذهبت آراء أخرى الى تقييمها سلبيا ، كما دار حوار حول بحث إمكانية الدعوة لتبنى محكمة العدل الدولية لهذه المهمة أو الدعوة لتوسيع نطاق المحكمة الخاصة بقضية البوسنة . وبالمثل كان هناك جدل حول **واجبات التضامن و حق التدخل** ، ونادى البعض بحق التدخل بشكل صريح بينما تحفظ البعض الآخر إزاء إزدواجية المعايير ، و مخاطر سيطرة فريق سياسى واحد على المنظمة الدولية . وإحتكار القرار الدولى .

أما مناقشات المحور الخاص **بإنعكاسات المؤتمر على المستويين الاقليمى والوطنى** فقد جرى توافق حول تقييم سلبى إزاء اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وعجز قدراتها فى ظل ميثاقها الراهن والحاجة لتعديل هذا الميثاق ليتمشى مع ضرورات مواجهة الانتهاكات التى تتفاقم بشكل خطير فى القارة الافريقية . كما جرى جدل مماثل حول دور المؤسسات الوطنية . وذهبت آراء لتقييمها تقييما سلبيا بحكم أداء بعض هذه المؤسسات واستخدام الحكومات لها لتمييع قضية حقوق الانسان وحجب الانتقادت ، بينما ذهبت آراء أخرى الى تقييمها تقييما ايجابيا كاطار للحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى أو النظر إليها كجهاز للرقابة الذاتية .

ولكن كانت اكثر المناقشات إثارة للجدل هى **تقييم مشاركة المنظمات غير الحكومية** ، فذهبت آراء لتقييم جهود المنظمات الآسيوية تقيما إيجابيا ، كما ذهبت آراء أخرى لتقييم جهود المنظمات الافريقية تقييما سلبيا ، أما تقييم المنظمات العربية فقد خضع لقراءتين مختلفتين تماما . تحت القراءة الأولى ، والتى عبر عنها مندوب المنظمة العربية لحقوق الانسان ، الى انها تفاوتت من مرحلة أخرى ، ومن إطار لآخر . فأحرزت نتائج إيجابية فى

إطار المؤتمر الاقليمى لافريقيا ، فى إطار التنسيق المباشر مع المنظمات العربية المشاركة فى هذا المؤتمر الأقليمى ، أو فى إطار التعاون مع المنظمات الافريقية والدولية ، كما أحرزت نتائج إيجابية فى إطار التنسيق مع المنظمات الآسيوية والدولية فى المؤتمر الأقليمى لآسيا ، وبالمثل فى بلورة رؤية مشتركة بين عدد كبير من المنظمات العربية فى مؤتمر القاهرة للمنظمات غير الحكومية ، لكنها أخفقت لاعتبارات متعددة يأتى فى مقدمتها التنافس بين بعض المنظمات ، فى التنسيق داخل المؤتمر العالمى لحقوق الانسان ، وتعرضت التجربة للعديد من السلبيات لا تتناسب مع حجم الاعداد الذى تم . لكن - بالمقابل - عبر بعض المشاركين عن وجهة نظر سلبية تماما إزاء تقييم جهود المنظمات العربية غير الحكومية فى كافة مراحل التحضير للمؤتمر وخلال أنعقاده وزعم أحد هذه الآراء أن المنظمات الكبيرة أستأثرت بالتحرك ، وحجبت المنظمات الصغيرة ، وفرضت عليها وصاية مماثلة لوصاية الحكومات ، وانها اهتمت بالمنظمات الحكومية اكثر مما اهتمت بالمنظمات غير الحكومية .

وقد عقب ممثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى نهاية مناقشة هذا الموضوع ، فأكد على أهمية النقد بإعتباره الوسيلة الأساسية لتطوير الآراء، لكن رؤية الأمور كلها بشكل سلبى لايحقق أى غرض مفيد بل الأحرى أنها تحبط حماس أولئك الذين سعوا وأجتهدوا لتحقيق قدر من الفاعلية . ولقد شاركت معظم منظمات الحركة العربية لحقوق الإنسان فيما جرى من جهود التحضير للمؤتمر وأثناء إنعقاده ، وإذا كانت كلها سلبية فهذا هو واقع حركتنا العربية ولاجدوى إذن من العمل ، أما إذا كان بوسعنا أن نميز بين ما هو إيجابى فنبنى عليه ، وما هو سلبى فنتعرف على أسبابه ونتخاطلها . فسوف يمكننا أن نتقدم خطوات الى الأمام . وأضاف ان ما يعنينا من تقييم تجربة المشاركة ليس استذكار التجربة ولكن تمحيصها والاستفادة منها لتصويب خطواتنا فى المستقبل . وإن ما يعنينا من نجاحات المؤتمر أو إخفاقاته ليس فقط تعميق معرفتنا بالواقع الدولى والأقليمى أو صقل خبرتنا بأساليب عمل وآليات الأمم المتحدة ، ولكن - فى المقام الأول - هو قياس إنعكاسات هذا المؤتمر على واقعنا الأقليمى والوطنى وما يتيحه من فرص فى تعزيز مواقع أقدامنا فى مواجهة الأنتهاكات وفى أداء مهامنا كمنظمات غير حكومية لها أهداف محددة وواجبات نسعى الى تحقيقها .

مؤتمر العمل الدولي

عقد مؤتمر العمل الدولي دورته الحادية والثمانين في جنيف في المدة من ٧ - ٢٤ / ٦ / ١٩٩٤ . واحتفلت منظمة العمل الدولية بعيدها الخامس والسبعين .

عقد المؤتمر جلسات عامة لمناقشة تقرير المدير العام ، كما عقد جلسة خاصة لمناقشة ملحق تقرير المدير العام عن وضع عمال الأراضي العربية المحتلة . كما اعتمد المؤتمر في جلساته العامة ايضا تقارير اللجان وهي : (١) اللجنة المالية . (٢) لجنة تطبيق المعايير . (٣) لجنة العمل بعض الوقت . (٤) لجنة السلامة والصحة فى المناجم . (٥) لجنة وكالات العمل الخاصة . (٦) لجنة الفصل العنصري . (٧) لجنة القرارات . (٨) لجنة النظم الاساسية . (٩) لجنة اعتماد العضوية .

ولقد حضر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان الاستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة ود. حسن العطار وشاركا الجلسات العامة واجتماعات لجنة تطبيق المعايير .

واشار المدير العام في تقريره الي ان المنظمة في عيدها الخامس والسبعين تدير بصرها الي المستقبل لان نشاط منظمة العمل الدولية لايتحدد بمجال اختصاص ، بعمل اجتماعي ، وانما يتحدد في المقام الاول بمثل اعلي : تعزيز العدالة الاجتماعية في العالم .

ثم اشار المدير العام الي التسارع الشديد في عملية اصطباغ الاقتصاد بالصبغة العالمية ، والتي هي مصدر امل للبعض ومصدر قلق للبعض الاخر . كما اشار الي التغيرات العميقة في عالم العمل بحكم الابتكارات التكنولوجية واساليب الادارة الجديدة وتصرفات الدول .

واشار المدير العام الي اعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤ والذي ينص على " ان علي منظمة العمل الدولية مسؤولية دراسة جميع السياسات والتدابير الاقتصادية والمالية الدولية والحكم عليها علي ضوء هذا الهدف الاساسي (العدالة الاجتماعية) . و هذا المثل الاعلي ليس له من معني الا اذا ترك بصمته علي الواقع .

وأكد أغلب المتكلمين في الجلسات العامة علي دور التكوين الثلاثي للمنظمة ، (حكومات ، عمال ، ارباب عمل)، في تعميق الحوار الاجتماعي وعلي مسؤولية المنظمة في تحديد وحماية الحقوق والمكتسبات العمالية علي ضوء اصطباغ الاقتصاد بالصبغة العالمية والانعكاسات الاجتماعية السلبية لسياسات التكيف والاصلاح الاقتصادي .

اشار المدير العام في تقريره عن وضع عمال الاراضي العربية المحتلة بأن اتفاق القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية يوم ٤ مايو ١٩٩٤ يمهد الطريق أمام السلطات الفلسطينية لتولي المسؤولية عن شؤونها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي رغم القيود المفروضة علي درجة الحكم الذاتي الذي تقرره هذه الاتفاقات للفلسطينيين وسلطاتهم ورغم استمرار الوجود العسكري الاسرائيلي .

واشار المدير العام الي ان منظمة العمل الدولية تؤمن بأن النجاح يعتمد علي اقامة مؤسسات ديمقراطية تستطيع ان توفر الثقة والاستقرار الضروريين للنشاط الاقتصادي وللاستثمار . والي انه لابد من تطوير النقابات ومنظمات اصحاب العمل لتصبح مؤسسات حرة ومستقلة وكفؤة تستطيع ان تقدم مساهمة حقيقية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الاراضي الفلسطينية .

وأكد المدير العام علي اهمية المعالجة الفورية لتدهور الوضع الاقتصادي نتيجة اغلاق الاراضي وفترات حظر التجول الممتدة وغير ذلك . وان التبعية الاقتصادية للاراضي التي خلفتها اسرائيل تلزمهابأن تعيد فتح حدودها للعمالة الفلسطينية ، علي الاقل الي حين ان يستطيع اقتصاد الاراضي ان يستوعب العمال في سوق العمل المحلية . كما اشار الي واجب السلطات الفلسطينية في اعتماد سياسات عمالية واجتماعية تفضي الي الاستثمار وخلق الوظائف والي مسؤولية دور النقابات في اقامة مجتمع جديد والمشاركة في خلق اقتصاد قادر علي النمو . واكد علي اهمية اجراء انتخابات حقيقية وحرة وان تتعهد النقابات بوصفها شريكا اجتماعيا بتعزيز المصالح الاقتصادية والاجتماعية لاعضائها والدفاع عنها من خلال الحوار والتفاوض .

وتعهد المدير العام باستعداد منظمة العمل الدولية للمساهمة في كل المساعي المقترحة من خلال تصميم وتنفيذ برامج في مجالات ادارة وتشريع العمل والضمان الاجتماعي والاحصاءات وسياسة الاستخدام.واختتم

قوله ان هناك عملا مضيئا امام جميع الاطراف بما في ذلك منظمة العمل الدولية والتي ترغب " في احلال السلام والرخاء في منطقة لم تشهد علي الاقل لمدة ٢٧ عاما سوي النزاعات والاحتلال العسكري والظلم الاجتماعي والاقتصادي " وان دور منظمة العمل الدولية في هذه المهمة هو " ان تساعد في اقامة المؤسسات وتوفير الظروف اللازمة للعدالة الاجتماعية التي تعتبر في نظرها ضرورية لتحقيق السلام والمحافظة عليه " .

ولقد اكدت اغلب الوفود علي دور منظمة العمل الدولية في بناء البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني واشادوا بالتقرير الذي قدمه المدير العام وبالجلسات الخاصة لمناقشة هذا الجزء من التقرير . اما مندوبو حكومات الولايات المتحدة الامريكية وكندا وسويسرا فقد عارضوا عقد هذه الجلسات وكذلك كافة اطراف التمثيل الاسرائيلي العمالى . وتري اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية بأن هذه الجلسات الخاصة هي بمثابة وضع اسرائيل في قفص الاتهام ومحاكمتها علي ممارساتها .

الحريات النقابية :

من اهم الاتفاقيات ذات اصلة المباشرة بحقوق الانسان هي الاتفاقية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم ، والاتفاقية رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية .

وقد صادق علي الاتفاقية رقم ٨٧ حتي ٩٤/١/٣١ (١٠٩) دولة من بينها ثمان دول عربية .اما الاتفاقية رقم ٩٨ فقد صادقت عليها ١٢٣ دولة من بينها ١٢ دولة عربية.

ويجرى مراقبة تطبيق الاتفاقيات من قبل لجنة خبراء تؤلف ضمن اطار منظمة العمل الدولية كما تجري متابعة هذا التطبيق اثناء انعقاد المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية في شهر يونيو/حزيران من قبل لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر ، وفيما يلي موجز للملاحظات التي ابدتها اجهزة المراقبة بشأن تطبيق الاتفاقيتين ٨٧ ، ٩٨ من قبل الدول العربية المصادقة عليهما .

مصر: اشارت لجنة الخبراء الي تقاريرها السابقة بشأن تعديل المادة ٨٧ من قانون العمل والمعدل عام ١٩٨٧ والمتضمن اعتبار اي نص في اتفاقيات العمل الجماعية لاغيا اذا تعارض مع المصلحة الاقتصادية للدولة . رغم ان الحكومة اكدت في تقريرها في فبراير/شباط ١٩٩٢ بأن التشريع سيعدل وان اجتماعات قد جرت مع موظفين كبار من منظمة العمل الدولية لملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقية .

العراق : اشارت اللجنة الي انها تعيد ملاحظاتها لعدة سنوات حول عدم وجود مواد في التشريع الوطني تحمي العمال من التمييز ضد النقابيين من قبل ارباب العمل ، وكذلك عدم وجود مواد تشجع المفاوضة الجماعية لتحسين شروط العمل . وقد اجابت الحكومة بأنها قد اتخذت اجراءات لتعديل قانون العمل رقم ٧١ لعام ١٩٨٧ ليتمشي مع الاتفاقية . وقد طلبت اللجنة من الحكومة تقديم كل القوانين واللوائح المتعلقة بالموضوع للجنة .

الأردن : اشارت اللجنة الي تطبيق المادة الثانية من الاتفاقية والي ان مسودة قانون العمل الجديد الذي اشارت اليه الحكومة غير كافية لحماية النقابيين كما اشارت الي تقاريرها السابقة حول العمال الزراعيين والخدم في البيوت والي رد الحكومة بأن قانون العمل الجديد سيشمل العمال المؤقتين والموسميين واللجنة تأسف لان ذلك لايشمل خدم المنازل .

الكويت : لاحظت اللجنة بأسف عدم انسجام بعض مواد قانون العمل الكويتي مع عدد من احكام الاتفاقية رقم ٨٧ ويتضمن ذلك :

- عدم السماح باقامة اكثر من نقابة واحدة لعمال المنشأة الواحدة او المهنة الواحدة ، وكذلك عدم السماح باقامة اكثر من اتحاد عمال واحد او اتحاد عام للعمال بالدولة ، اي منع التعددية النقابية .
- اشتراط وجود مالا يقل عن ١٠٠ عامل لتأليف نقابة ومالا يقل عن عشرة من اصحاب عمل لتأسيس اتحاد لهم .
- عدم السماح للنقابات بأن تقيم اتحادا فيما بينها الا اذا كانت تضم نقابات المهنة الواحدة او الصناعة الواحدة او صناعات تشترك في انتاج نوع واحد او مماثل من السلع .
- حرمان العمال من غير الكويتيين من حق الترشيح للانتخابات النقابية والتصويت فيها (ما عدا امكان انتداب احدهم لكي يمثلهم ويبدي وجهة نظرهم لدي مجلس ادارة النقابة) .
- منع النقابات من ممارسة اي نشاط سياسي او ديني .
- شرط الحصول علي شهادة من وزير الداخلية بعدم وجود اعتراض علي اي من مؤسسي النقابة لغرض السماح بتأسيسها.
- وجود سلطات واسعة للرقابة من قبل الحكومة علي سجلات النقابات .
- وجود قيود علي حق النقابات بالقيام بالاضراب .

ليبيا : لم تتسلم اللجنة تقرير ليبيا وهي تعيد ملاحظاتها حول وجود تعارض بين قانون العمل الليبي والاتفاقية رقم ٩٨ بشأن الامور التالية :

- يوفر ذلك القانون حماية للنقابيين ضد التمييز اثناء الخدمة ولكنه لاينص علي حمايتهم حين تشغيلهم .
- يعطي القانون الحق للحكومة بالاعتراض علي عقود العمل الجماعية اذا اعتبرتها تتعارض مع المصلحة الاقتصادية للبلاد .
- عدم وجود نصوص قانونية تضمن حماية مناسبة للحقوق النقابية ولحق المفاوضة الجماعية لموظفي الحكومة غير العاملين في ادارة الدولة ولعمال الزراعة وعمال البحر .

المغرب: لاحظت اللجنة ان مسودة قانون العمل مازالت تحت الدراسة منذ سنوات واعادت توصياتها عن الحاجة الي قواعد تتضمن الحماية الفعلية للعمال ضد اعمال التمييز بسبب الانتماء النقابي وضد التدخل في عمل المنظمات العمالية .

سوريا : طالبت اللجنة بتعديل نص قانون العمل السوري الذي يسمح لوزير العمل بأن يرفض الموافقة علي عقد عمل جماعي او بالغاء بعض فقراته عندما يري ان ذلك يتعارض مع المصلحة الاقتصادية للدولة لان ذلك يتعارض والاتفاقية رقم ٩٨ .

اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تعقد دورتها الخامسة عشرة

عقدت اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب بمنظمة الوحدة الافريقية ، دورتها الخامسة عشرة ، خلال الفترة من ١٨ الي ٢٧ ابريل/نيسان ١٩٩٤ وذلك بمقرها فى بانجول(جامبيا). رأس الدورة البروفيسور اسحاق نجوما.

وقد سبق انعقاد اللجنة ، كالمعتاد ورشة العمل الدورية التى تنظمها اللجنة الدولية للحقوقيين حول مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وذلك بالتعاون مع اللجنة

الافريقية والمركز الافريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الانسان ٠

استهل رئيس الدورة خطابه بالتعبير عن اسفه لتدهور اوضاع حقوق الانسان في العديد من البلدان الافريقية وخص بالذكر ، تفشي ظاهرة الاعدامات الفورية وأحكام الاعدام خارج نطاق القضاء ٠ و استبعد البروفيسور نجوما حتمية العنف في افريقيا ٠ واستطرد ليؤكد ان الفقر والصراعات العرقية هما المحركان الأساسيان للعنف في القارة الافريقية ٠ ولهذا فقد اكد علي الحاجة الماسة الي اتخاذ اللجنة الافريقية كمنبر للعمل والتضامن والمسئولية ٠

اما السيد اداما دييندج الامين للجنة الدولية للحقوقيين فقد دعا الي تعزيز اواصر التعاون بين اللجنة الافريقية والمنظمات غير الحكومية مشيرا الي ان المنظمات غير الحكومية تسهم اسهاما قيما في مجال حقوق الانسان ، بما لديها من معلومات متوافرة عن أوضاع وانتهاكات حقوق الانسان ووصف الأشهر الستة الماضية بأنها "فترة يأس" لتزايد حدة انتهاكات حقوق الانسان في البلدان الافريقية وتحديدا في رواندا وبوروندي ٠ وفي ختام حديثه ، دعا اللجنة ، بالنيابة عن المنظمات غير الحكومية المشاركة في اعمال الدورة لأن تترجم نصوص الميثاق الافريقي ترجمة عملية لكفالة وضمان تحقيق الحقوق والحريات الأساسية في افريقيا ٠

تناولت اللجنة ضمن اعمالها :الأوضاع في رواندا وجنوب افريقيا . و الاتصالات والأنشطة التعزيزية والمسائل الادارية والتمويلية . و بحث مسائل الاعدامات خارج نطاق القضاء ، .والتعاون مع الأمم المتحدة في مجال تعزيز وحماية حقوق الانسان . و الطلبات المقدمة بشأن الحصول علي صفة مراقب لدي اللجنة واجراء مناقشات اولية لامكانية تأسيس محكمة افريقية لحقوق الانسان٠

وقد عبرت اللجنة عن قلقها بشأن تدهور أوضاع حقوق الانسان في رواندا ، الذي ينتج عنه تزايد انتهاك الحقوق الجماعية . وبادرت بتعيين نائب رئيس الدورة مقررا للاعدامات خارج نطاق القضاء في افريقيا وتكليفه بايلاء اهتمام خاص وعاجل للأوضاع في رواندا . كما أعربت ، في بيان صحفي ، عن قلقها بشأن قرار مجلس الأمن بسحب قوات حفظ السلام في رواندا .وطالبت الأمم المتحدة بإرسال قوات لحفظ السلام لحماية شعب رواندا .و حثت رؤساء وحكام الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية لتقديم وتعزيز مساعداتهم الي رواندا من أجل التوصل الي حلول جذرية وفورية تضع حدا لمعاناة الشعب .

كما أصدرت اللجنة قرارا يطالب بوقف أعمال العنف واقامة انتخابات حرة وعادلة في جنوب إفريقيا .

أما فيما يختص بالأنشطة التعزيزية ، فقد توجهت اللجنة بالدعوة الي تنظيم سلسلة من الندوات تعني بالموضوعات التالية :أوضاع المرأة في ظل الميثاق الافريقي وذلك ببحث المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (جامبيا/اكتوبر ١٩٩٤) ، و الحق في محاكمة منصفة والاستشارة القانونية (القاهرة) . ، وتطبيق الميثاق الافريقي وذلك بالتركيز علي الاجراءات الخاصة بتقديم التقارير للبلدان الأفريقية (تونس العاصمة) . ، وتدريس حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا – وذلك بالتعاون مع جمعية المحامين لحقوق الإنسان .

وقبلت اللجنة دعوة الأمم المتحدة للمشاركة في مؤتمر اقليمي حول اعداد مشروعات التقارير والتقارير الدورية والمزمع عقده في ابيدجان ، ساحل العاج ، خلال الفترة من ٢٠ الي ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٩٤ .

وضمن أعمال الدورة حصلت منظمتان غير حكوميتين على صفة مراقب هما : المركز الاجتماعي للاستشارات القانونية ومركز بوتسونا لحقوق الانسان ، (يتوقف منح الصفة على دراسة وثائق إضافية) وهكذا يرتفع عدد المنظمات غير الحكومية الحاصلة على صفة مراقب في اللجنة الافريقية الى ١٣١ منظمة غير حكومية .

أما عن تأسيس محكمة إفريقية لحقوق الانسان والشعوب فقد خضع الاقتراح للدراسة الأولية وتم تكليف أحد المفوضين لبحث الخطوات القادمة الواجب اتخاذها ، لتطرح أمام الدورة القادمة .

وفي الختام ، دعت اللجنة الي اعتبار يوم ٢١ اكتوبر يوما عالميا لحقوق الانسان في افريقيا ، كما حثت كلا من اثيوبيا واريتريا وسوازيلاند الي التصديق علي الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب . ، و حددت الفترة من ٣١ اكتوبر الي ٩ نوفمبر ١٩٩٤ ، لانعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة في مقرها بجامبيا .

النظام القانونى فى الأراضى المحتلة

نشرت اللجنة الدولية للحقوقيين ومركز استقلال القضاة والمحامين التابع لها ، تقريرا بعنوان " النظام القضائى المدنى فى الضفة الغربية وقطاع غزة الحاضر والمستقبل" . ويدرس تاريخ وهيكلية وطريقة عمل النظام القانونى المدنى الفلسطينى ، ويبحث كيف تم تشويهه خلال فترة الحكم العسكرى الأسرائيلى . و يبين التقرير أن السلطات الاسرائيلية تعرقل تطبيق العدالة المدنية بشكل سليم فى الأراضى المحتلة مما ادى الى شلل المحاكم المدنية . وانشأ الحكم العسكرى الاسرائيلى أساسا " قانونيا " . يمكنه من التدخل فى سلامة تطبيق العدالة ، وذلك عن طريق إقامة هيكلية هامة من التشريعات العسكرية لتعديل القوانين القائمة . ، تشمل أكثر من ١٤٠٠ أمر عسكرى فى الضفة الغربية وما يزيد على ١١٠٠ أمر عسكرى فى غزة ، وقد منحت هذه الأوامر صلاحيات واسعة جدا للحكم العسكرى وشوهت النظام القانونى .

ويوضح التقرير أنه بعد توقيع المعاهدة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ٤مايو/ آيار ١٩٩٤ ، تم نقل السلطات التى كانت مسندة للحكومة العسكرية الاسرائيلية فى غزة وأريحا للسلطات الفلسطينية . ومع ذلك ، فإن القوانين والاوامر العسكرية التى كانت مطبقة فى غزة وأريحا خلال الاحتلال العسكرى ، ما زال معمولا بها هناك ، الامر الذى يعرقل الحكم الذاتى . ويؤكد التقرير على أنه يجب على السلطة الفلسطينية خلال تأسيسها لنظامها القانونى الجديد ، بما فيه قانونها الأساسى ، ان تشجع المشاركة الشعبية وان تدمج معايير حقوق الإنسان الدولية ضمن نظامها القانونى الجديد .

وينص اعلان المبادىء على انه سيمنح مجلس فلسطينى سلطة تشريع فيما يتعلق بجميع جوانب الحياة باستثناء الأمن الخارجى ، المستوطنات ، الأسرائيلية والعلاقات الخارجية التى تبقى جميعها تحت سيطرة اسرائيل . ويؤكد التقرير ان هذا يعزز النقل غير القانونى لصلاحيات المحاكم المدنية الفلسطينية للمحاكم العسكرية الاسرائيلية ، وهو يعزز ايضا المد غير القانونى لاختصاص النظام القانونى الاسرائيلى خارج نطاقه الأقليمى .

حقوق الانسان فى الوطن العربى

مصر :

المنظمة تناشد السلطات بإطلاق سراح باقى المحامين المحتجزين وإعلان نتائج التحقيق فى وفاة المحامى عبد الحارث مدنى أثناء إحتجازه

تابعت المنظمة ببالغ القلق أزمة نقابة المحامين المصريين مع السلطات المصرية أثر وفاة المحامى عبد الحارث مدنى أثناء إحتجازه بمباحث أمن الدولة بشبهة التعذيب . وإحتجاز عدد من المحامين الذين حاولوا تنظيم مسيرة سلمية للمطالبة بإعلان نتائج التحقيق فى وفاة زميلهم .

وقد أعرب السيد عبد العزيز محمد نقيب محامى القاهرة عن تضامنه مع المحامين المحتجزين بإضراب إستمر عشرة أيام بدأه فى ١٨ يونيو/حزيران بمقر نقابة المحامين ، إثر إلقاء القبض على أربعة محامين جدد أثناء نظر المعارضة فى تجديد حبس المحامين المتهمين فى أحداث المسيرة السلمية ، إحتجاجا على تقاعس الجهات المعنية عن إجراء تحقيق جدى فى واقعة وفاة عبد الحارث مدنى ، وعدم إعلان نتائجه على الرأى العام ، وعلى إلقاء القبض على عدد من المحامين وإعتقالهم .

وقد أعلن السيد عبد العزيز محمد إستمراره فى الاضراب حتى تلبى الحكومة مطالب المحامين المصريين بالإفراج عن زملائهم المحتجزين ، وإعلان نتائج التحقيق فى وفاة المحامى مدنى . وكانت صحة الاستاذ عبد العزيز محمد قد تدهورت بعد عدة أيام من إضرابه ، نقل إلى العناية المركزية بمستشفى السلام الدولى . وإنضم إليه عددا من المحامين بلغوا ١٨ محاميا بينهم ثلاث محاميات .

وفى أعقاب إعلان الجهات المختصة عن الأفراج عن بعض المحامين المعتقلين ، وإطلاع نقيب المحامين على التحقيقات التى أجريت فى شأن حادث وفاة مدنى ، قبل السيد عبد العزيز محمد وعدد من زملائه إنهاء إضرابهم ، بينما استمر البعض مضربا لحين إعداد هذا التقرير .

والجدير بالذكر أن عبد الحارث مدنى كان قد ألقى القبض عليه فى ٢٦ إبريل / نيسان بتهمة التورط فى تمويل ومساعدة الارهابيين وتوفى أثناء إحتجازه بمباحث أمن الدولة . بعدها قامت السلطات بإخطار ذويه بوفاته بسبب أزمة صدرية حادة . إلا أن جموع المحامين تشككوا فى ملابسات الوفاة ، وأكدوا أنها نتجت من التعذيب الذى تعرض له ، وطالبوا فى بيان صدر عن مجلس نقابتهم بكشف ظروف وملابسات الحادث ، غير أن السلطات نفت أن وفاته نتجت عن التعذيب وإنما بسبب أزمة صدرية حادة. واحتجاجا على ذلك ، نفذوا إضرابا عن العمل فى ١٥ مايو/أيار شارك فيه نحو ١٥٠ ألف محام . ثم قرروا القيام بمسيرة سلمية من مقر النقابة الى مقر رئاسة الجمهورية بعابدين ، إلا أن الشرطة داهمت مقر النقابة لفض التظاهر بالقنابل المطايه والمسيلة للدموع ، وألقت القبض على ٣٨ شخصا بينهم ٢٨ محاميا وهو ما فجر الأزمة .

وقد أدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مقتل المحامى مدنى ، وطالبت بالتحقيق فيه ، وإعلان نتائجه على الرأى العام . كما أدانت إعتقال المحامين ، والبت بسرعة إطلاق سراحهم . وأوفدت المنظمة مديرها نائبا عن الأمين العام الذى كان فى مأمورية بالخارج ، الى نقابة المحامين للإعلان عن تعضيدها للمطالب المشروعة بالإفراج عن المحامين وإعلان نتائج التحقيق ، كما قام الدكتور ميلاد حنا عضو مجلس أمناء المنظمة بمقابلة السيد النائب العام وعبر له عن وجهة نظر المنظمة ، وناشده بضرورة الإستجابة لهذه المطالب العادلة .

حظر مقالات للكاتب الصحفى الاستاذ فهمى هويدى بصحيفة الأهرام .

تلقت المنظمة بقلق بالغ أنباء تكرار حظر مقالات للكاتب الصحفى الاستاذ فهمى هويدى بصحيفة الأهرام بلغ ست مقالات فى الأشهر الثلاثة الماضية، كما سبق أن تكررت هذه الظاهرة مع عدد من كتاب الصحف القومية .

وتأتى هذه الإجراءات فى إطار دواع تبعث على القلق تجاه حريات الرأى والتعبير فى مصر وبخاصة حرية الصحافة ، اذ شهدت البلاد لأول مرة حبس صحفى على صلة بعمله المهنى وهو الأستاذ عبد الستار أبو حسين المحرر بجريدة الشعب ، والتحقيق اكثر من مرة مع عدد من كبار الصحفيين بنفس الجريدة ، واستصدار فتاوى من مجلس الدولة تتيح مراقبة الأزهر المسبقة على المصنفات الفنية بمصر . وتخشى المنظمة أن يؤدى تكرار ذلك الى تحول مثل هذه الحالات الفردية الى ظاهرة تؤثر على حرية الصحافة فى مصر كما تؤثر أيضا فى حرية الرأى والتعبير التى تعد الركيزة الاساسية لأى تحول ديمقراطى .

وتعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن أسفها أن يتم حظر رأى فى الوقت الذى يرفع فيه شعار الحوار الوطنى بين القوى السياسية ، وكان بوسع صحيفة الأهرام ، كما فعلت فى أحيان كثيرة أن تنشر الرأى ، وأى ردود أو تعقيبات قد ترد عليه ، مما يحقق إعمال الحق فى حرية التعبير من ناحية ، ويلبى حق الرأى العام فى المعرفة من ناحية أخرى . وتعتقد المنظمة أن العمل الوطنى فى مصر يحتاج فى الوقت الراهن ، وأكثر من أى وقت مضى ، للحوار الجاد وليس الاستبعاد .

المنظمة ترحب بتخفيف العقوبة على عبد الستار أبو حسين الصحفى بجريدة الشعب

صدقت السلطات المختصة على تخفيف العقوبة الصادرة بحق عبد الستار أبو حسين الصحفى بجريدة الشعب من سنة الى ثلاثة أشهر . ويؤدى ذلك للأفراج عنه خلال بضعة أيام فور إنتهاء مدة العقوبة .

وكانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد ناشدت السيد رئيس الجمهورية اعمال صلاحياته الدستورية والقانونية من أجل إلغاء هذه العقوبة التى اصدرتها المحكمة العسكرية فى ٣٠ ابريل ١٩٩٤ بعد اتهامه بنشر اخبار عسكرية غير مصرح بنشرها ، واعتبرت المنظمة فى حينها ان احالة الصحفى عبد الستار ابو حسين للمحاكمة العسكرية تعد انتهاكا لحرية التعبير والحق فى تداول المعلومات فضلا عن حق المواطنين فى المثول امام قاضيهم الطبيعى .

والمعروف أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد منحت جائزة حرية الرأى والتعبير فى يونيو الماضى الى عبد الستار ابو حسين وذلك تعبيرا عن تضامنها مع كل من انتهكت حرياتهم بسبب ممارستهم لحقهم فى التعبير

عن ارائهم بحرية .

وقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بيانا فى ١٠/٧/١٩٩٤ رحبت فيه بقرار تخفيف العقوبة باعتباره تتويجا لتضافر جهود العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية والدولية المعنية بحقوق الإنسان وبحريات الرأى والتعبير التى بذلت مساعى حثيثة من أجل إنهاء سجن الصحفى عبد الستار أبو حسين .

السودان :

إطلاق سراح السيد الصادق المهدى .

أطلقت السلطات السودانية سراح السيد الصادق المهدى زعيم حزب الأمة المعارض ورئيس الوزراءالسابق ، بعد ١٣ يوما من إعتقاله بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم وإغتيال شخصيات سياسية وإثارة الإضطرابات.

وكانت السلطات قد قامت فى ٢٠ يونيو/حزيران ضمن إجراء مماثل طال ثلاثة من قيادات الحزب قبل شهر وهم : حماد بقادى عضو المكتب السياسى وعبد الرحمن فرح وسيف الدين سعيد بإتهامات مماثلة .

وقد أثارت هذه الإجراءات والإتهامات ردود فعل غاضبة فى أوساط حزب الأمة ، فأستنكر هذه الإعتقالات ، وأوضح أن إعتقال السيد المهدى جاء لشغل الشعب عن تردى الأحوال المعيشية والإنهيار الإقتصادى الذى أصاب البلاد . وحث المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بالضغط على النظام لإطلاق سراحهم .

وقد أدلى السيد المهدى فور إطلاق سراحه ببيان بثته الإذاعة المسموعة والمرئية بالخرطوم ، نفى أشتراكه فى قضية الإغتيالات والتفجيرات التى اتهمته السلطات بالضلوع فيها ، وشدد على أن إعتقاله تم بعد استدراج عضوين فى الحزب لتوريطه ، وأضاف " أنه لايمانع فى عقد مصالحه مع حكومة الرئيس عمر البشير إذا تم الإتفاق على عودة الديمقراطية وايجاد حلول قومية لمشاكل السودان " . إلا أن السيد المهدى قد كشف عن وجود " معلومات كاملة وإعترافات صريحة مسجلة " تثبت وجود مخطط تآمرى ، وأعتبر أن القيادين فى الحزب حماد بقادى وعبد الرحمن فرح " إستدرجا للإدلاء بمعلومات تؤكد تورطهما " .

وقد لاقى البيان الذى أدلى به السيد المهدى ترحابا لدى الأوساط الرسمية السودانية إذ أشار السيد حسين أبو صالح وزيرانى رجية إلى النقاط الإيجابية التى شملها وتمثلت فى نبذ العنف السياسى وعدم استخدام القوة وتصفية الأفراد .

المنظمة ترحب بالإفراج عن رئيس تحرير جريدة " السودان الدولية "

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالارتياح نبأ الإفراج عن الأستاذ/محجوب العروة صاحب ورئيس تحرير جريدة " السودان الدولية " مع عدد من المسجونين لم يعرف ما إذا كان بينهم سجناء رأى آخرون ، وتم ذلك فى إطار الإحتفال بذكرى " ثورة الإنقاذ الوطنى " ، وكان مقر الجريدة قد تعرض لمداهمة رجال الأمن ، إثر إنتقادات وجهتها الصحيفة وذلك قبل إعتقال الأستاذ/محجوب العروة فى ٣ ابريل/نيسان الماضى ، كما تم تعطيل الصحيفة وصحيفتين أخريين يصدران عن ذات الدار هما " الجريدة الرياضية " و " نبض الشارع " الثقافية ، ومصادرة مملكاتها ومطبعة ناشرها ، إستنادا للائحة الطوارىء ، وبذلك تكون الصحيفة الوحيدة غير الحكومية ، والتى سمح لها بالصدور منذ شهر يناير/كانون الثانى ١٩٩٤ ، بعد حصولها على ترخيص بموجب القانون الجديد للصحافة والمطبوعات .

.. وتناشد السلطات بتمكين أحد المعتقلين من العلاج بالخارج

أفادت مصادر أن السيد/عبد الرحمن فرح رئيس جهاز الأمن السودانى السابق وأحد قياديىّ حزب الأمة ، بأنه يعانى وضعا صحيا صعبا ، وكان حزب الأمة فى ١ يوليو/تموز قد اشار إلى تقرير طبى أصدره مستشفى السلاح الطبى فى أم درمان إلى أن السيد/فرح " يعانى آلاما حادة فى الصدر ومن أمراض القلب " ونصح التقرير الذى صدر بعد نقله من السجن إلى المستشفى بالسماح له بالسفر إلى بريطانيا " بسبب خطورة وضعه الصحى " .

وقد قامت المنظمة العربية لحقوق بمطالبة السلطات السودانية بتمكين السيد/عبد الرحمن فرج من العلاج ، والعمل على الحفاظ على حياته بكل الوسائل الممكنة .

تونس:

المنظمة تناشد السلطات بالإفراج عن حمه الهمامى

تابعت المنظمة بقلق بالغ محاكمة السيد/حمه الهمامى ، أحد قادة حزب العمال الشيوعى فى تونس ، وكان السيد/حمه الهمامى قد ألقى القبض عليه فى ١٤ فبراير/شباط الماضى ، وأجريت له محاكمتين الأولى فى سوسه يوم ٦ إبريل/نيسان حيث حوكم بتهمة حيازة بطاقة هوية مزورة ، والتعدى على رجل شرطة ، ورفضه التعاون مع السلطات ، وقد ذكر السيد/حمه الهمامى أثناء المحاكمة أنه بعد القبض عليه تعرض للتعذيب . والضرب ، فضلا عن التهديد بالقتل فى وزارة الداخلية بتونس، وقد تجاهلت المحكمة مثل هذه المزاعم ، ولم تأخذ إجراء بصددها ورفضت المحكمة إستبعاد رجلى الشرطة للإدلاء بشهادتيهما ، وبالرغم من أنه لم يوجد دليل مقنع لإثبات التهمة أصدرت المحكمة حكمها عليه بالسجن خمس سنوات وستة أشهر وفى اليوم التالى مباشرة ٧ ابريل/نيسان حوكم للمرة الثانية فى قابس بتهمة إقامة منظمة غير مشروعة ، وقد سبق إدانته بهذه التهم غيابيا فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ ، وقد إنسحب جميع محامي الدفاع إحتجاجا على رفض المحكمة تأجيل المحاكمة لغياب الشهود ، وحتى الشاهد الوحيد الذى إستدعته المحكمة ، أنكر معرفته بالسيد/حمة الهمامى ، ومع هذا أصدرت المحكمة حكمها عليه بالسجن ٤ سنوات وشهر واحد .

ويكشف سير المحاكمتين عن إنتهاكات واضحة للحق فى المحاكمة العادلة ، ففى المحاكمة الأولى تجاهلت المحكمة دعوى المتهم بتعرضه للتعذيب والضرب والتهديد بالقتل فضلا عن عدم إستدعاء الشرطيين للشهادة وهما طرف أساسى فى الدعوى ، وفى المحاكمة الثانية صدر الحكم والدعوى خالية من أحد أركانها الرئيسية وهو ركن الدفاع الذى إنسحب إحتجاجا على عدم تأجيل الدعوى نظرا لغياب الشهود ، وفضلا عن أن الشاهد الوحيد أنكر معرفته بالسيد حمامى .

إن ما تعرض له السيد/حمه الهمامى ، لهو إعتداء على الحق فى حرية الرأى والتعبير السلمى ، فهو لم يمارس دعواه بشكل ينطوى على العنف. والمنظمة تعده من سجناء الرأى وتطالب بالإفراج عنه فورا وبدون شروط.

المغرب :

تطور مهم فى قضية المختفين

إعترفت الحكومة المغربية لأول مرة فى منتصف يونيو/حزيران ، بوفاة ٣٤ معتقلا من معتقلى سجن تازمامارت ، وذكر السيد/عمر عزيمان وزير حقوق الإنسان خلال إستجواب له فى البرلمان ، أن السلطات ستسلم عائلاتهم شهادات بوفاتهم ، وتطرق الى ٣٧ معتقلا فى ذات السجن سبق إطلاق سراحهم موضحا أنه قد تم الإستماع إليهم والبحث فى تحسين أوضاعهم المعيشية ، كما قدمت لهم مساعدات مالية (نحو ٦٠٠ دولار شهريا) فى انتظار تسوية أوضاعهم نهائيا .

تناول السيد الوزير ملف المعتقلين الأخرين فى قلعة " مكونة " جنوب شرق البلاد ، وقلل من أهمية الأنباء التى كانت تحدد أعدادهم بما يزيد على ٤٠٠ شخص . وأكد أن السلطات المغربية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولى والهلال الأحمر المغربى ، وبعد إجراء التحريات الضرورية ، وصلت الى الحقائق التالية :-

- هناك ٤٠ شخصا توفوا فى ساحة المعارك ، التى كانت تدور بين القوات المغربية ومقاتلى جبهة " البوليساريو " .
- هناك شخصان فقط توفيا فى ظروف عادية .
- هناك ٥٣ شخصا يوجدون فى " أكادير" جنوب البلاد تحت مسؤليةالقوات المغربية فى ظروف أعتبرتها منظمة الصليب الأحمر الدولية حسنة و مطابقة لمقتضيات المواثيق الدولية فى هذا المجال .
- وهناك آخرون يمارسون حياة عادية فى العيون أو السمارة .

ويعنى هذا طبقا لحديث السيد وزير حقوق الإنسان عدم وجود مختفين " ، وأوضح الوزير فى هذا السياق أن أعداد الأشخاص المعتقلين الذين ينحدرون من أصول صحراوية ، بلغ ٢٨٠ أفرج عنهم عام ١٩٩١ ، وأدمجوا فى الحياة العامة ، وبقى ١٠٩ منهم فى أنتظار تسوية أوضاعهم.

وتحدث وزير حقوق الإنسان عن المساعى التى تبذلها وزارته لتقصى الحقائق فى المعلومات المتداولة عن إختفاء بعض الأشخاص . وأكد أن هذه الحالات تشمل ٦٠ إسما ، تقوم الوزارة بالتعاون مع المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان ، بالبحث فى مصيرهم ، وتابع أنه تبين لها حتى الآن أن هناك ستة أشخاص لم تتوارد معلومات كافية عن أوضاعهم ، إن كانت قانونية أم لا ، كما ستعمل الوزارة على البحث والتقصى عن أوضاع الآخرين الذين لاتتوافر لديها معلومات إلا أسمائهم وتواريخ غير مؤكدة عن إختفائهم . وقال إذا تبين أن هناك أى خرق للقانون . أو إختفاء ، فالوزارة ستعمل بكل الوسائل على إطلاق سراحهم ، وإدماجهم فى الحياة العامة .

وتولى المنظمة العربية لحقوق الإنسان تصريحات السيد وزير حقوق الإنسان عناية بالغة ، وكذا مقترحات المجلس الاستشارى لحقوق الإنسان اللاحقة والمتعلقة بالافراج عن المعتقلين السياسيين ، وتتدارس هذه التطورات مع المؤسسات الوطنية المعنية بالمغرب .

الكويت

صدور أحكام بالاعدام بحق ستة من المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس الامريكى السابق

أصدرت محكمة أمن الدولة فى ٤ يونيو/حزيران أحكاما بالاعدام على ستة أشخاص بينهم خمسة عراقيين وكويتى ، من المتهمين بمحاولة أغتيال الرئيس الامريكى السابق جورج بوش . وشملت هذه الاحكام كلا من رعد عبد الأمير الأسدى ، والى عبد الهادى الغزالى ، سالم ناصر صبيح ، بندر عجيل جابر ، عادل إسماعيل عيسى (العراقيين) ، وبدرجياد سالم (كويتى) . كما أصدرت المحكمة أحكاما تكميليه تضمنت توقيع غرامة مالية قدرها ثلاثة آلاف دينار كويتى بحق المتهمين الأربعة الأول ، وإلزام المتهمين الستة متضامنين بغرامة جمركية مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتى .

كما أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن لمدة تراوحت بين عشر سنوات وستة أشهر بحق بقية المتهمين الذين كان قد شملهم قرار الاتهام . شملت السجن عشر سنوات للمتهم أحمد جبار حبيب الكنعانى ، وخمس سنوات للمتهم سالم جياد ثامر ، وأربع سنوات للمتهم خضير بداى الملقب "بالماجرى" . كما قضت بالحبس لمدة ستة أشهر على كل من هادى عودة مرجان ، جبار نصر زاير ، صنيدان عطية خالد ، جبار حبيب محمد الكنعانى . وبإبعاد جميع المتهمين عن البلاد بعد تنفيذهم العقوبات المقضى بها عليهم ، ومصادرة المفرقعات٢ والأسلحة والذخائر وباقى المضبوطات . فيما برأت المحكمة ساحة متهم واحد ويدعى ناصر عبد الرحمن الميل

وكانت محكمة أمن الدولة قد بدأت فى مايو/أيار ١٩٩٣ نظرها فى قضايا الاتهام فى محاولة إغتيال الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ومرافقيه اثناء زيارته للكويت فى أبريل/نيسان ١٩٩٣ . وشمل قرار الاتهام ١٧ متهما من العراقيين والكويتيين أسندت اليهم تهم تراوحت بين التخابر ، والشروع فى أستعمال متفجرات ، وحيازتها بقصد القتل ، والقيام باعمال تخريبية . كما أسندت المحكمة لمتهمين كويتيين من بين هؤلاء المتهمين تهمتي ايواء بعض المتهمين ، واخفاء مضبوطات . وطالبت نيابة أمن الدولة بإعدام ١٢ منهم . وأنتقدت التقارير الواردة للمنظمة سير هذه المحاكمات ، وأوردت أن اعترافات المتهمين جاءت تحت وطأة التعذيب

وقد توجهت المنظمة العربية لحقوق الانسان بإلتماس إلى أمير دولة الكويت تناشده إعمال صلاحياته الدستورية فى مراجعة هذه الأحكام ، وعدم التصديق على أحكام الاعدام وتخفيفها ، انطلاقا من موقفها الثابت من الاعتراض على عقوبة الأعدام فى القضايا ذات الصبغة السياسية .

.. ومحكمة التمييز تخفف أحكام الإعدام عن ١١ أردنيا .

قررت دائرة أمن الدولة بمحكمة التمييز فى ٦ يونيو/حزيران تخفيف أحكام الإعدام على ١١ أردنيا ممن حكم بإعدامهم فى العام الماضى بعد ادانتهم بالتعاون مع سلطات الإحتلال العراقى إبان غزو الكويت . فأستبدلت عقوبة الاعدام بالسجن المؤبد مع الشغل والنفاذ بحق المتهم عماد الدين محمد . فيما استبدلت بعقوبة السجن لمدة خمسة عشر عاما مع الشغل والنفاذ لبقية المدانين العشرة وهم : محمد على ضيف الله وباسل على ضيف الله " شقيقان " ، واكرم شاكر أحمد ، والمعتز بالله محمد ، ومنتصر محمد صالح ، ومؤيد باسل ، وإياد محمد ، وحسين راشد ، وباسل حسن ، وحسام محمد . والمعروف أن هؤلاء المتهمين قد قضت محكمة أمن الدولة بإعدامهم فى العام الماضى بعدما أسندت اليهم تهم تراوحت بين التخابر ، وحمل السلاح ، وتقاضي نقود ورواتب للقيام بأعمال تخريبية فى البلاد .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد تقدمت فى أعقاب صدور تلك الأحكام بعدة إلتماسات إلى أمير دولة الكويت تناشده تخفيف هذه الأحكام . ورحبت بهذه الخطوة ، وتأمل فى أن تنطبق مثل هذه الاجراءات على المحكومين فى قضايا إغتيال الرئيس الامريكى السابق .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

المنظمة تعلن تقريرها السنوى

(بقية المنشور ص ١٦)

ويكشف تقرير المنظمة - الذى يقع في اكثر من ٣٠٠ صفحة - عن استمرار تدهور حالة حقوق الانسان في الوطن العربى بوجه عام ، واستمرار شيوع أنماط مؤسفة من الانتهاكات فى مقدمتها أعمال الارهاب والاغتيالات السياسية التى تقوم بها جماعات خارجة عن القانون والاعدام خارج القانون الذى تمارسه بعض الحكومات ، والاعتقالات التعسفيه والتعذيب. فضلا عن تشديد القيود على ممارسة العديد من الحقوق والحريات الأساسية في معظم البلدان العربية .

يرصد التقرير تصاعدا - مثيرا للقلق - لانتهاك الحق في الحياة في أكثر من ثلث البلدان العربية، بالاضافة الى فلسطين المحتلة ، بسبب الحروب الأهلية ، والمواجهات بين الحكومات وجماعات المعارضة المسلحة ، والاعدام خارج القانون ، والاغتيالات السياسية ، والاجراءات القمعية ، وأحكام الاعدام بالجملة والتى بلغت حجما غير مسبوق في تاريخ المنطقة عبر محاكمات تفتقد لشروط العدالة وفقا للمعايير الدولية.

ويكشف التقرير كذلك عن استمرار تفشى الاعتقالات بكافة أشكالها ، وتراجع اجراءات العفو التى شهدت زخما بارزا في السنوات الأخيرة ، لكنه يسجل أيضا استمرار تصفية واحدة من أسوأ الظاهرات التى استمرت لعقود متتالية ، وهى ظاهرة الاحتجاز المديد ،التى عانت منها سوريا والمغرب ، وتتطلع المنظمة الى استكمال تصفية هذه الظاهرة نهائيا هذا العام .

ومن المؤسف - كما يوضح التقرير - أن معاملة المسجونين وغيرهم من المحتجزين استمرت تعانى متلازمتا الاهمال وسوء المعاملة ، وسقط المئات من الضحايا من جراء الاهمال و التعذيب وسوء المعاملة ، وعجزت الحكومات ، في معظم الأحوال ، عن أن تبرهن على رغبتها في وضع نهاية لهذه الأوضاع المؤسفة .

كذلك لم يستطع نظام العدالة العربى أن يحقق محاكمات تستوفى شروط العدالة فى العديد من المحاكمات ، وكان أبرزها المحاكمات التى أجرتها المحاكم الخاصة فى الجزائر والعراق والسودان ، ومحاكمات امن الدولة العليا فى سوريا والكويت والأردن ، والمحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة العليا (طوارىء) فى مصر .

ويوضح التقرير أن ممارسة الحقوق الجماعية لم تكن أفضل حالا من ممارسة الحقوق الفردية ، فرغم التقدم فى مسيرة السلام ، فقد أستمر تعنت اسرائيل حيال حقوق الشعب الفلسطينى غير القابلة للتصرف وفى مقدمتها حق تقرير المصير وحق العودة ، ومازالت اسرائيل تصر على حدود ضيقة للحكم الذاتى جغرافيا وسياسيا بشكل ، تخلق من المشاكل اكثر مما يلبى من الحقوق . كما استمرت فى أعمال القتل والاعتقالات بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتى المحدود بأكثر مما سبقه .

وبالمثل يوضح التقرير معاناة الشعب العراقى من أزمة الحصار الغربى الذى دخل عامه الخامس على التوالى . ويطالب بالرفع الفورى للحصار عن العراق وليبيا.

المنظمة ترحب بانضمام الجمعية المغربية

(بقية المنشور ص ١٦)

وغنى عن التعريف أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان - التى تعد من أقدم جمعيات حقوق الإنسان فى الوطن العربى ، كانت قد تأسست فى العام ١٩٧٩ ، ويرأسها الأستاذ عبد الرحمن بن عمرو ، وتضم فى عضويتها عددا من الفعاليات الإجتماعية المؤثرة ، ولها العديد من الأفرع المحلية ، واللجان النوعية التى تعينها فى أداء مهامها ، ويحكم عملها لائحة نظام أساسى . وتصدر نشرة عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب ، بالاضافة الى البيانات والبلاغات المتعلقة بحقوق الإنسان .

المنظمة المغربية تعقد مؤتمرها العام الثانى

(بقية المنشور ص ١٦)

ناقش المؤتمر ولجانه عدة أوراق عمل شملت تقارير عن " تطور وضعية حقوق الإنسان فى المغرب من مايو/آيار ١٩٩١ إلى يونيو/حزيران ١٩٩٤ "، و " الحقوق الإنسانية للمرأة بالمغرب " و " قضايا الإعتقال السياسى والإختفاء القسرى والنفى " و " حقوق المهاجرين " ، و عن " التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية " و "قانون المسطرة الجنائية" و " عقوبة الإعدام " .

فى نهاية المؤتمر ، انتخب المشاركون المجلس الوطنى الذى يتشكل من ٦٥ عضوا ، ثم تم إنتخاب المكتب الوطنىالوطنى يوم ١٨ يونيو/حزيران من السيدات والسادة عبد العزيز بنانى (محام) رئيسا ، خالد الناصرى (محام) نائبا للرئيس ، محمد كرم (محام) نائبا للرئيس ، مصطفى اليزناسنى (صحفى) نائبا للرئيس ، عبد الغنى أبو العزم (أستاذ) نائبا للرئيس ، أدريس بنزكى (أستاذ) نائبا للرئيس ، أمنة بوعياش (أطار بنكى) أمينة المال ، عبد الواحد بلكبير (أستاذ) ، عبد المغيث بنمسعود (أستاذ) ، عز الدين بنيس (أستاذ) ، عدنان الجزولى (أستاذ) ، المحجوب الهيبة (أستاذ) ، عمر الكندى (أستاذ) ، أحمد المنصورى (طبيب) ، زينب معادى (أستاذة) ، محمد مؤقت (أستاذ) ، صلاح الوديع (شاعر ، مدير شركة) ، عبد الله الولادى (محام) ، عبد الله زيوزيو (طبيب) .

المنظمة المصرية تعقد ملتقاها الفكرى الرابع

(بقية المنشور ص ١٦)

كما شارك الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الملتقى ، وألقى كلمة تناول فيها صور إنتهاكات حقوق الإنسان بأعمال العنف والعنف المضاد ، وإعلاء الإعتبارات الأمنية على ضمانات حقوق الإنسان ، وتمادى السلطات فى الإنتهاكات ، والإستهانة الشديدة بالرأى العام على نحو ما حدث مؤخرا فى وفاة المحامى عبد الحارث مدنى . وأكد على ضرورة التصدى بحزم لحرية الرأى والتعبير بإعتبارها تمثل القيمة المحورية فى منظومة حقوق الإنسان . وتمنى على الملتقى أن يقدم نموذجا للحوار الوطنى وبلورة الإشكاليات المطروحة التى تعيق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان .

وكانت أعمال هذا الملتقى قد بدأت بتسليم جائزة حرية الرأى والتعبير لكل من د.حامد نصر أبو زيد وعبد الستار أبو حسين المحرر العسكرى بجريدة الشعب الذى يقضى عقوبة السجن فى قضية تتعلق بالنشر .وينتظر أن تصدر المنظمة المصرية كتابا بأعمال هذه الندوة ، استطرادا لاصداراتها السابقة حول ملتقياتها الفكرية الثلاثة السابقة.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

الجمعية الكويتية لحقوق الانسان تكرم المشاركين في المعرض الثقافي الشامل لحقوق الانسان

أقامت الجمعية الكويتية لحقوق الانسان حفلا كبيرا في مقرها بجمعية الخريجين حضره عدد من اعضاء الجمعية العمومية وبعض أعضاء مجلس الامة والهيئات والمنظمات والشخصيات الذين شاركوا في المعرض الثقافي لحقوق الانسان في ١٣ / ٦ / ١٩٩٤ . والذين تم تكريمهم بشهادات تقدير علي جهودهم ومشاركتهم الايجابية في هذا المعرض وافتتح الرئيس الحفل بكلمة رحب فيها بالحاضرين واشاد بالجهود التي بذلتها الهيئات والجمعيات والشخصيات الذين شاركوا في المعرض والصعوبات التي تجابهها ، كما تحدث عن الخطوات والجهود التي تبذل من لجنة حقوق الانسان بمجلس الامة لتبني قرار انشاء هيئة تضم كل النشطين في مجال حقوق الانسان في الساحة الكويتية حيث ان الجهود تبذل لتقديم مشروع قانون الي مجلس الامة لاشهار هيئة لحقوق الانسان خطة كما تحدث نائب الرئيس السيد/عبد العالي ناصر العبد العالي فشرح خطة عمل الجمعية للسنة القادمة ١٩٩٤وملخص الخطة والذي يحتوي علي النقاط التالية :

١ – الهدف الرئيسي المستهدف هذه السنة هو التوعية والتثقيف .

٢ – زيادة فعاليات ونفوذ الجمعية الكويتية لحقوق الانسان في المجتمع .

٣ – تطوير وتوثيق العلاقات بالجهات الناشطة في مجال حقوق الانسان علي المستويين العربي والدولي.

٤ – احياء ذكري المناسبات العالمية وعقد مهرجانات ومحاضرات وندوات او اصدار بيانات بالمشاركة مع الجمعيات الاهلية الاخري متي امكن ذلك .

٥ – المشاركة في جميع فعاليات وانشطة المنظمة العربية لحقوق الانسان.

٦ – تنشيط لجان الجمعية الكويتية لحقوق الانسان لتقوم بالدور المناط بها.

ونال هذا التوضيح لخطة عمل السنة القادمة وموافقة الحاضرين وتأييدهم لهذه الخطة وفي نهاية الحفل قام السيد / جاسم عبد العزيز القطامي رئيس الجمعية بتسليم شهادات التقدير الي الهيئات والجمعيات والشخصيات التي كرمت ، وكان لاسهام السيد النائب – عبد العزيز العدساني الذي انتخبته لجنة حقوق الانسان في مجلس الامة لتمثيلها في هذا الاحتفال واستلام شهادة التقدير اثر بالغ حيث ساهم وشارك السيد / رئيس الجمعية في توزيع الشهادات علي المكرمين .

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تناقش أوضاع الجمعيات مع وزير الشئون الإجتماعية والعمل : (بقية المنشور ص ١٦)

وقد أعرب السيدان القطامي وناصر عن إرتياحهما لما أبداه السيد الكليب من تفهم لأوضاع حركة حقوق الإنسان الكويتية ولما أوضحه بشأن تشكيل لجنة لدراسة أوضاع كل جمعيات النفع العام المرخصة. وقد أوضح السيد الوزير للأستاذ القطامى أن طلب تسجيل الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان سيكون له الصدارة والأولوية حال إنتهاء تلك الدراسة . كما أكد له أنه ليس من المؤيدين لفكرة دمج بعض طلبات الأشهار لتشابه أنشطتها ، وأستبعد أن تكون أنشطة جمعيات حقوق الإنسان فى الكويت أو غيرها هى غطاء لأنشطة سياسية . ، فنشاط حقوق الإنسان أصبح واضحا وأهدافهاالإنسانية راسخة والكل يؤمن بها ويؤيدها .

الجمعية الكويتية تشكل لجنتها لإنقاذ الكيخيا (بقية المنشور ص ١٦)

كذلك شكلت المنظمة المصرية لحقوق الانسان لجنتها لانقاذ الكيخيا ، وقد ضم التشكيل الاساتذة كامل زهيري ، د.حمدي السيد ، د.رفعت السعيد ، أ.سامح عاشور ، د.محمد السيد سعيد ، أ.مجدي أحمد حسين ، د.يحيي الجمل ، أ.عبد العزيز محمد .

وشكلت المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية لجنتها وضمت الأساتذة : إلهام عبد الوهاب رئيسا ، د.ناصر علي ناصر ، د.أحمد الكازمي ، د. محمد عبد الملك المتوكل ، د. حيدره ، بدر باسنيد ، سالم عمر حسين ،محمد قاسم نعمان ، أنور خالد ، فضل علي عبد الله ، محمد عبد الله المتوكل ، أحمد جابر عفيف .

كذلك شرع فرع المنظمة فى المغرب في تشكيل لجنته .

وشكل فرع المملكة المتحدة لجنته من السادة بلند الحيدري ، مصطفي الكركوتي ، فاطمة ابراهيم ، ناهدة الرماح ، د.سعيد الشهاب ، عبد الحسن الأمين ، د.محمد المقريف ، صلاح عمر العلي ، محمد الهاشمي الحامدي ، تميم عصمان ، د.غادة الكرمي ، د.خلدون الشمعة ، د.محمد المهدي عبد الوهاب ، د.عبد الوهاب سنادة ، نضير الخزرجي ، د.رياض الزهيري ، السنوسى محمد ، د. أسامة مهدي ، فتحي لياس ، مصطفي بن حليم .

كذلك أجري فرع المنظمة اللعربية بالمانيا عدة اتصالات مع عدد من منظمات حقوق الانسان من أجل تعزيز المطالبة بالافراج عن الاستاذ الكيخيا .

وقد كانت مداولات هيئات المنظمة و" اللجان العربية لانقاذ الكيخيا " قد أجمعت علي برنامج من عدة نقاط بهدف الابقاء علي حيوية القضية واستمرار " ملفها مفتوحا " ، حتي يتم استعادة الاستاذ الكيخيا واجلاء مصيره .ومن بينها ادماج قضية اختفاء الكيخيا مع قضية الاختفاء القسري علي مستوي الوطن العربي ، واتخاذ منصور الكيخيا رمزا لكل المختفين في الوطن العربي .، و تعزيز هيئة الدفاع المشكلة من المنظمة للمتابعة القانونية للقضية و استمرار الالحاح علي اجراء تحقيق مشترك من جانب السلطتين المصرية والليبية تشارك فيه المنظمة بصفة المراقب . وعقد ندوة دولية تضم كل الهيئات المعنية بقضية الاختفاء القسري وبمصير منصور الكيخيا .و استمرار اصدار مواد اعلامية وتوثيقية وفنية عن الكيخيا وقضية الاختفاء في الوطن العربي و استمرار اجراء مساعي ووساطات دولية للبحث عن الكيخيا ، و حث أجهزة الامم المتحدة المعنية علي تكثيف دورها في هذه القضية وتوسيع دائرة الاتصالآت بالهيئات الشعبية في الوطن العربي وخارجه حول القضية.

وكانت أفرع المنظمة ومنظماتها العضوة قد شكلت العديد من اللجان من أجل تحقيق هذا الهدف على النحو التالى :

شكلت المنظمة العربية لحقوق الانسان / فرع الأردن لجنتها لانقاذ الكيخيا ، من الأساتذة : ليلي شرف ، هيفاء أبو غزالة ، اسمي خضر ، نجيب الرشدان ، امين شقير ، هاني الدحلة ، خالد الطروانة ، عبد الجبار أبو غريب ، د.سليمان صويص ، حسني عايش ، عمر أبو الراغب ، فخري البلبيسي ، د.لبيب قمحاوي . د.محمد نايل عبيدات بالاضافة الي مندوب عن نقابة المحامين.

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالمملكة المتحدة تنظم ندوة عن ظاهرة الاختطاف السياسى والاختفاء القسرى

نظمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى بريطانيا ندوة بعنوان " "ظاهرة الأختطاف السياسى والاختفاء القسرى وحقوق الإنسان" فى لندن بتاريخ ١٩٩٤/٥/٣١ . وحضرها جمهور كبير من المثقفين العرب ومن أبناء الجالية العربية . وقد تناول الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، هذه الظاهرة باعتبارها من أسوأ الظواهر التى تتعلق بحقوق الإنسان ، فالمختطف لايعرف مصيره ولايعرف مكان إختفائه ولاتعرف عائلته أى أخبار عنه وتتحرج أحيانا من المطالبة بالكشف عنه خوفا على مصيره (ان كان داخل الوطن) خصوصا إذ ما أطلقت حملة أعلامية قد تعتبرها السلطات أستفزاز لها .. كما تناول التبعات القانونية التى تتعلق بالمختطفين أو بالمختفين قسريا على أدق تعبير .

وتناول رئيس المنظمة متابعة الأمم المتحدة لموضوع الأختفاء القسرى وركز البحث على البلدان العربية ، التى تشكل مسألة الأختفاء القسرى إحدى الظواهر الخطيرة والمستشرية فيها وذكر بعض الأرقام والأحصائيات على هذا الصعيد ، كما تطرق الى اللجنة الدولية التابعة للأمم المتحدة مشددا على أهمية وضرورة توسيع دائرة المعنيين بقضايا الاختفاء القسرى ورفع صوت الاحتجاج عاليا باعتبارها تشكل خرقا سافرا لحقوق الانسان .

وتناول الاستاذ الجادر موضوع الاختفاء القسرى للأستاذ منصور الكيخيا فى فندق السفير بالقاهرة يوم ١٠ ديسمبر/كانون أول ١٩٩٣ عندما جاء لحضور المؤتمر الثالث للجمعية العمومية للمنظمة . وأشار الى تحرك المنظمة للاتصال بالسلطات المصرية ودعا الى ضرورة كشف نتائج التحقيق . وتطرق الى الاجتماع الذى كرسته اللجنه التنفيذية للمنظمة لهذا الموضوع فى بيروت أوائل العام الجارى ودعوتها لتأسيس لجان عربية لانقاذ منصور الكيخيا . وأشاد بتحرك زوجته السيدة بهاء العمرى ودعم المنظمة بهذا الخصوص

وقالت السيدة بهاء العمرى أنها تعيش منذ ستة أشهر تقريبا فى قلق لامثيل له ، وأنها تخاطب كل ذى ضمير لرفع صوته لانقاذ زوجها وعودته الى عائلته واطفاله سالما . وقالت أنها تأمل أن ترى منصور بأقرب وقت فهو رمز لقضية حقوق الإنسان ورجل سلم وحوار .

ثم تحدث د.مهدى الحافظ عضو مجلس أمناء المنظمة بمداخلة جاء فيها : لقد اختفى منصور الكيخيا فى مصر ولابد أن نتحمل المسئولية عن مصيره اضافة الى الجهات المستفيدة من اختفائه . وقال ان تحرك القوى الشعبية لم يكن بالمستوى المطلوب ان لم يكن مخيبا للآمال . وما زالت نتائج التحقيق لم تنشر على الملأ ، ومن يدرى من سيكون الضحية القادمة ، اذا لم تتم المبادرة بحزم للكشف عن ملابسات اختفاء منصور الكيخيا .

وقدم د. عبد السلام حسن سكرتير عام المنظمة السودانية لحقوق الانسان مداخلة حول الموضوع وتناول مسألة الاختفاء القسرى فى السودان . ثم أعقبه د. حسنى غريبه (لبنان) فتحدث عن ظاهرة الاختفاء القسرى والاختطاف السياسى فى لبنان سواء خلال الحرب الأهلية او على يد القوات الاسرائيلية ، وآخرها حادث اختطاف مصطفى الديرانى من جنوب لبنان . وأعقبه الاستاذ أحمد بومدين (ليبيا) فتناول موضوع اختفاء منصور الكيخيا كدلالة جديدة على عدم وضع الأنظمة فى أعتبارها أية اعتبارات دولية أو انسانية وممارستها الإرهاب ، وتناول مسألة اختطاف عزت المقريف وجاد الله مطر من مصر ، ونشاط الأجهزة الليبية على هذا الصعيد . وقدم الأديب زهير الجزائرى مداخلة عن اختطاف المثقف العربى وطرح بعض الاسئلة حول إقدام السلطات الحاكمة على اختطاف شخص فى الخارج شكلا ودلالة ذلك على صعيد الخوف من الرأى الآخر . ثم أعقبه الأستاذ بلند الحيدرى الشاعر العراقى المعروف فألقى قصيدة بالمناسبة عن منصور الكيخيا بعنوان " بالامس فى هنا ... " .

وكان د.عبد الحسين شعبان قد ادار الندوة ونظم الحوار والمداخلات قد ألقى كلمة أشار فيها الى ان ظاهرة الاختفاء القسرى لا تتعلق بتغييب الرأى الآخر فحسب ، بل تصفية الخصم والغاء حق الحياة . وتناول الحقوق الاساسية بعد ذلك خصوصا حق التعبير عن الرأى وحق المعتقد والتنظيم والمشاركة السياسية واستذكر اسماء عدد من المختطفين أو المختفين قسريا كنموذج لهذه الظاهرة وبالأخص المهدى بن بركة والامام موسى الصدر وناصر السعيد وعزت المقريف وجاد الله عمر واسعد الشبيبى وعايدة ياسين وصفاء الحافظ وصباح الدرة وأخيرا مصطفى الديرانى وعشرات بل مئات غيرهم .

وقال مستذكرا ما ردده المفكر اللبنانى مهدى عامل مودعا زميله حسين مروة امام ضريح السيدة زينب : اذا لم توحدنا الثقافة ونور المعرفة والكلمة الحرة بوجه قوى الظلام والتخلف والغدر فماذا سيوحدنا بعد .. أهو كاتم الصوت .. ودعا لان تكون راية حقوق الانسان بغض النظر عن الاختلاف والتنوع فى الرأى هى التى نستضئ فى ظلها احتراما للانسان وحقوقه ودفاعا عن الحق والحرية . وحيا أرملة الشيخ طالب السهيل ، التى حضرت الاجتماع . ثم شكر المحاضر الاستاذ أديب الجادر والمداخليين

المنظمة تشارك فى حملة للدعوة لنزع الأسلحة النووية .

فى أطار تحقيق الأمن المتكافىء والسلام العادل وأقامة علاقات مع البلدان الأخرى على أساس تكافؤ المصالح ، بادر عدد من المنظمات ومراكز البحوث بالدعوة الى إنشاء شبكة من الاتصالات بين المنظمات الأهلية وغير الحكومية تحت أسم " التعاون من أجل الأمن والسلام ونزع السلاح النووى" . وتشكلت لجنة لمتابعة تنفيذ هذا الغرض من ١٢ منظمة من بينهم مجلس السلام العالمى ومنظمة تضامن الشعوب الأفريقية ، بالاضافة الى المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب .

وقد عقدت هذه اللجنة عدة أجتماعات بالقاهرة ، بلورت خلالها رؤية عامة لتحقيق أهدافها ، المتمثلة فى السعى الى أبرام اتفاقية دولية تقضى بنزع شامل للسلاح النووى تلتزم به كل الدول لإنقاذ البشرية من الدمار ، ودعم الجهود الرامية الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وإفريقيا والبحر المتوسط وغيرها من المناطق وذلك لتعزيز عدم إنتشار هذه الأسلحة ، وإنشاء نظام دولى للتفتيش خاص بحظر أنتاج وحيازة ونقل الأنظمة القادرة على حمل أسلحة دمار شامل على أن ينطبق على كافة الدول بلا تميز .

وخلال تلك الاجتماعات ، قامت اللجنة بتوزيع المهام على كافة المنظمات ومراكز الأبحاث المشاركة ، من أجل إثراءوتعزيز ومؤازرة أهدافها .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الإنسان

المنظمة ترحب بانضمام الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

إنضمت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لعضوية المنظمة العربية لحقوق الإنسان . وقد لقى هذا الإنضمام ترحيب كافة دوائر المنظمة خلال مناقشته فى شهر ابريل/نيسان الماضى فى اللجنة التنفيذية ثم فى مجلس الأمناء، لكن تأخر الإعلان لحين إستكمال الجوانب الإجرائية التى استكملت بخطاب المكتب المركزى للجمعية فى ٢٠ يونيو/حزيران ١٩٩٤ .

وتعد هذه الخطوة تأطيرا لواقع التعاون القائم منذ سنوات بين المنظمة العربية والجمعية المغربية ، وتأمل أسرة النشرة أن يعود بالنفع على أداء كل من المنظمتين فى خدمة أهدافهما الإنسانية . (التتمة ص ١٣)

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تعلن تقريرها السنوى

يتزامن صدور هذه النشرة مع إعلان التقرير السنوى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ويتضمن بيان المنظمة فى هذه المناسبة ما يلى :

تعلن المنظمة العربية لحقوق الانسان تقريرها السنوى هذا العام فى ظروف استثنائية عصيبة ، فالمنظمة التى انتخبت قبل ستة أشهر مجلس امنائها من عشرين عضوا، سرعان ماأختطف أحدهم وهو الأخ الاستاذ منصور الكيخيا عقب اجتماع الجمعية العمومية ، وأعقبه اغتيال عضو آخر من مجلس الأمناء هو الاستاذ يوسف فتح الله رئيس الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان. وبين الاختطاف والاغتيال.تعرض عدد من قيادات المنظمة للسجن على صلة بممارسة حقهم فى التعبير السلمىعن آرائهم أو أداء واجبات المنظمة (التتمة ص ١٣)

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تعقد ملتاقها الفكرى الرابع.

عقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الملتقى الفكرى الرابع بعنوان " المصادرة " بمقر نقابة الصحفيين يومى ١٦ ، ١٧ يونيو/حزيران . وشارك فيه عدد كبير من المفكرين والباحثين المهتمين بحقوق الإنسان . وقد إنضبت أعمال الملتقى على عدة محاور شملت على التوالى : مصادرة الحق فى المعرفة من خلال العملية التعليمية ، ومصادرة الحق فى المعرفة : إشكاليات متعددة ، ومصادرة الفكر والإبداع ، ومصادرة الحق فى الحياة ، ومصادرة الحق فى المشاركة . وقد نوقشت هذه المحاور بأوراق عمل لأساتذة جامعين وخبراء ومحامين ورجال فكر وأدب . (التتمة ص ١٣)

والمنظمة العربية لحقوق الإنسان بالمملكة المتحدة تعد لملتقاها الفكرى الثالث .

تعقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان ملتقاها الفكرى الثالث فى لندن خلال شهر أغسطس/آب . وسوف يكون موضوعه هذا العام " الثقافة والمثقفين وحقوق الإنسان " وينتظر أن تعقد المنظمة – على هامش الملتقى – عدة أنشطة وفعاليات تتعلق بهموم الحركة العربية لحقوق الإنسان.

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تعقد مؤتمرها العام الثانى .

عقدت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مؤتمرها الثانى فى ١١ – ١٢ يونيو/حزيران فى الرباط ، وقد حضر المؤتمر ٣٠٠ عضو يمثلون مختلف فروع المنظمة ، كما حضره عدد كبير من المنظمات والجمعيات المغربية والأجنبية ، كذلك حضره السادة وزيرى العدل وحقوق الإنسان وقد أعطيت الكلمة الأولى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان والتى مثلها الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة ، وتحدث فيها عن المنطلقات الفكرية للمنظمة ، ثم عن الصعوبات التى تواجهها ، وركز على قضيتى إختفاء الأستاذ منصور الكيخيا ، وحبس د.منصف المرزوقى . (التتمة ص ١٣)

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تناقش أوضاع الجمعيات مع وزير الشئون الإجتماعية والعمل .

إلتقى الأستاذ جاسم القطامى رئيس الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان والأستاذ عبد العالى ناصر نائب رئيسها مع وزير الشئون الإجتماعية والعمل السيد أحمد الكليب يوم ٢٧ يونيو/حزيران . واستعرضا معه الإطار العام لحركة حقوق الإنسان وبصفة خاصة فى الكويت ، ودور المنظمة العربية لحقوق الإنسان وفرعها بالكويت . (التتمة ص ١٤)

.. وتشكل " لجنتها العربية لإنقاذ الكيخيا "

شكلت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان لجنتها لإنقاذ الكيخيا من الأساتذة :- بدر ضاحى العجيل ، حسن على أبراهيم ، خلدون حسن النقيب ، ليلى عبد الله العثمان ، يحيى الربيعان ، المحامى عبد الله الصواف وشملان يوسف العيسى ، عبد العالى ناصر عبد العالى . (التتمة ص ١٤)

ترحيب كبير بإطلاق سراح منصف المرزوقى

تلقت المنظمة بترحاب كبير ، والنشرة ماثلة للطبع ، نبأ الأفراج عن د.منصف المرزوقى عضو مجلس أمنائها والرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان ، يوم ١٣ يوليو/تموز . كما تلقت أيضا ، ببالغ الارتياح قرار حفظ القضية التى تعلقت ببعض النساء إثر توقيعهن على "عريضة ال١١٧ " أو إيقاف التتبعات ضدهن نهائيا .

وقد أصدرت الرابطة التونسية بيانا عبرت فيه عن إبتهاجها لهذين الإجرائين اللذين جاءا ليستجيبا لمطالبها الرابطة بشأن قضيتين تصدرتا اهتماماتها فى الفترة الأخيرة ، ووجهت خلاله الشكر لكل الأطراف التى ساهمت فى تحقيق هذه النتائج . كما أعربت عن أملها فى أن تتلوا هاتين الخطوتين خطوات أخرى فى أتجاه تعزيز الحريات دعما للمسار الديمقراطى وخدمة لسمعة تونس . كما أبرق رئيس المنظمة وأمينها العام بالتهنئة للدكتور المرزوقى والرابطة التونسية واعضاء مجلس الأمناء .

المنظمة العربية لحقوق الانسان ❑ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وحرياته الأساسية فى الوطن العربى، حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة • المقر الرئيسى: ١٧ ميدان أسوان، المهندسين، الجيزة، جمهورية مصر العربية • منطقة بريدية رقم ١٢٣١١، برقيا: بسيومان – مصر• فاكس: ٣٤٤٨١٦٦ ت: ٣٤٦٦٥٨٢ ❑ مكتب المنظمة بجنيف: P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 ❑ رئيس المنظمة: أديب الجادر، الأمين العام: محمد فائق• الاشتراكات السنوية للعضوية: الكويت ١٠ دينار كويتى، الأردن ١٠ دينار أردنى، مصر ٢٥ جنيه مصرى، المغرب ١٠٠ درهم مغربى، تونس ١٠ دينار تونسى، بقية الأقطار ٢٥ دولار• تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات بإسم المنظمة إلى البنك العربى المحدود – جنيف Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201738. أو البنك الوطنى المصرى – فرع ثروت حساب جارى ٥٨١٨٣٥ – Alwatany Bank of Egypt/Sarwat, Account 581835